

Distr.  
GENERAL

TD/B/WG.1/6  
28 April 1993  
ARABIC  
Original: ENGLISH

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



### مجلس التجارة والتنمية

الفريق العامل المخصص للاستثمار والتدفقات  
المالية ، والتمويل الإنمائي غير المنشئ  
للديون ، والآليات الجديدة لزيادة الاستثمار  
والتدفقات المالية

الدورة الثانية

جنيف ، ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

النظر في السياسات والتدابير التي تعتمد عليها البلدان  
المستضيفة والبلدان الأم لتعزيز الاستثمار الاجنبي  
المباشر ، بما في ذلك مناطق تجهيز المادرات والمناطق  
الاقتصادية الخاصة

مناطق تجهيز المادرات: دور الاستثمار الاجنبي المباشر  
والاثر الإنمائي

تقرير من إعداد أمانة الاونكتاد

المحتويات

<u>المفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
١	١١-١٣	..... خلاصة واستنتاجات
٤	٧- ١	..... الخلفية - أولا
٤	٢- ١	..... ألف - مناطق تجهيز الصادرات واستراتيجية التصنيع
٤	٥- ٣	..... باء - التعريف والاهداف
٦	٧- ٦	..... جيم - النظرة التاريخية والبعد الشامل
		..... ثانيا - دور الاستثمار الاجنبي المباشر في مناطق تجهيز
١١	٢٠- ٨	..... الصادرات
١١	١٢- ٨	..... ألف - جذب المستثمرين
١٢	١٤-١٣	..... باء - الشركات عبر الوطنية في مناطق تجهيز الصادرات
١٥	١٦-١٥	..... ١ - نوع الشركات عبر الوطنية ومنشؤها
١٦	١٨-١٧	..... ٢ - هيكل ملكية مناطق تجهيز الصادرات
١٨	٢٠-١٩	..... ٣ - الهيكل الصناعي لمناطق تجهيز الصادرات
١٩	٤٨-٢١	..... ثالثا - الاثار الاقتصادية والاجتماعية لمناطق تجهيز الصادرات ..
٢٠	٢٩-٢٥	..... ألف - اثار العمالة
٢٢	٣٢-٢٠	..... باء - تعزيز الصادرات وحاصل النقد الاجنبي
٢٤	٣٥-٢٣	..... جيم - تحليل المنافع والتكاليف
٢٦	٤٠-٣٦	..... دال - نقل التكنولوجيا والمهارات
٢٨	٤٨-٤١	..... هاء - الروابط مع الاقتصاد المحلي
٣١	٦٢-٤٩	..... رابعا - تقييم عام
٣١	٥٤-٤٩	..... ألف - الشروط اللازمة للنجاح
٣٢	٦٢-٥٥	..... باء - تطور مناطق تجهيز الصادرات ومستقبلها

### خلاصة واستنتاجات

١١ يمثل التوسع السريع في مناطق تجهيز الصادرات في البلدان النامية خلال العقدين الماضيين تطورا هاما في اقتصاد العالم . ولئن كان مفهوم مناطق تجهيز الصادرات موضع خلاف ، فإن انتشارها يدل فيما يبدو على أنها قد حققت عددا من توقعات البلدان المستضيفة . وتمثل واحد من الأهداف الرئيسية لإنشاء منطقة تجهيز الصادرات في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر . وهناك أدلة قاطعة على أن قطاع مناطق تجهيز الصادرات كان ، على صفره ، من بين أكثر القطاعات دينامية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ، خاصة في السنوات الأخيرة ، فقد ساهم المستثمرون الاجانب بنصيب كبير في الاستثمار وتوفير فرص العمل في مناطق تجهيز الصادرات . وهم يقومون ، ربما بحكم حجمهم ، بدور حاسم في تصميم الهيكل الصناعي لمناطق تجهيز الصادرات ، التي تهيم عليها إما صناعة المنسوجات والملابس أو صناعة الأجهزة الالكترونية . كما أن للمستثمرين الاجانب على ما يبدو تأثيرا في توجيه نمط تطور مناطق تجهيز الصادرات .

١٢ وقد فلتحت مناطق تجهيز الصادرات في تعزيز صادرات المصنوعات وفي توليد حواصل النقد الاجنبي . كما أنها أمهت إلى حد كبير في خلق فرص للعمل المنتج وان تركز ذلك أساسا في استخدام اليد العاملة الرخيصة والقليلة المهارات . ويمثل استخدام النساء الشابات على نطاق واسع في مناطق تجهيز الصادرات سمة بارزة ، وربما كان هذا الاستخدام أعظم مساهمة اجتماعية لها . فقد أتاح فرصا جديدة وقيما لنساء لم يكن لديهن المهن من قبل ، وربما ما كنّ لينضممن إلى قوة العمل المأجورة لولا وجود مناطق تجهيز الصادرات .

١٣ وتتوقف فعالية مناطق تجهيز الصادرات بوصفها أداة لتحقيق أهداف التنمية في الاجل الطويل على أمرين أساسيين هما درجة الروابط التي تنشأ مع الاقتصاد المحلي ومدى امكانية افساح المجال لنقل التكنولوجيا والارتقاء بمستوى المهارات . ويبدو في هذا الصدد أن مناطق تجهيز الصادرات لم تحقق التوقعات المتوخاة ، لانطوائها في الأساس على لازمة تميل إلى تعويق قيام هذه الروابط . فهناك تشجيع لعمليات الاستيراد الكثيف بفعل الامتيازات الخاصة التي تمنح للواردات ، في الوقت الذي لا يمكن فيه على ما يبدو التزود بالمطلوب محليا لعجز الموردون المحليون عن توفير ملح وخدمات عالية الجودة بأسعار تنافسية على الصعيد الدولي . ومما يعوق تنمية الروابط الامامية اتجاه مناطق تجهيز الصادرات نحو التصدير واللوائح الصارمة المفروضة على المبيعات المحلية . ومن العوامل الرئيسية التي تحد من نقل التكنولوجيا والمهارات طبيعته عمليات الانتاج التي تجري عادة في مناطق تجهيز الصادرات بما تنطوي عليه من انخفاض في مستوى التكنولوجيا و/أو مهارات بسيطة .

١٤' على أن عمليات نقل التكنولوجيا والمهارات عمليات لا يستهان بها بالرغم من أنها تحدث أساساً داخل المنطقة ، وبالذات في إطار المشاريع المشتركة القائمة بين الشركات عبر الوطنية والشركات المحلية . هذا علاوة على ما يلاحظ في بعض هذه المناطق بالفعل من أتمتة تدريجية وزيادة العمليات المتطورة وارتفاع عدد المدراء والفنيين المحليين . ويمكن القول بأن أثر المحاكاة ، وما يمكن أن يترتب عليه من تحديث للاقتصاد ، يمثل جانباً من أهم جوانب المساهمة التي تقدمها مناطق تجهيز الصادرات للبلد المستضيف .

١٥' ويصعب تحديد مدى مساهمة السيادة العامة الوطنية في تصميم نمط تطور مناطق تجهيز الصادرات . ومن المؤكد مع ذلك أن مناطق تجهيز الصادرات قد تطورت بطريقة تتجه إلى تعزيز زيادة التكامل مع الاقتصاد المحلي وزيادة تنوع الأنشطة . وينعكس ذلك في الامتداد الجغرافي لمناطق تجهيز الصادرات ، وفي زيادة تحرر المواقف تجاه تجهيز الواردات ، وزيادة مشاركة المؤسسات المحلية وامتداد نطاق الأنشطة لتشمل الخدمات وقطاعات أخرى . ويتجلى هذا التطور في اختلاف الهياكل التي تركز عليها مناطق تجهيز الصادرات القائمة في الوقت الحاضر ، مما يعني اتساع نطاق الخيارات أمام البلدان التي تعتزم إنشاء مناطق لتجهيز الصادرات بوصفها وسيلة من وسائل تعزيز الصناعة الموجهة نحو التصدير . ولا بد من التشديد على أن مناطق تجهيز الصادرات لا تمثل سوى أداة واحدة ممكنة من أدوات السيادة العامة التي ينبغي مقارنة مزاياها وعيوبها بمزايا وعيوب غيرها من المخططات التي تستهدف تحقيق نفس الهدف .

١٦' وقد تفاوتت تجارب مناطق تجهيز الصادرات تفاوتاً كبيراً فيما بين البلدان . فهناك مناطق لتجهيز الصادرات حققت نجاحاً بارزاً ، وكان من ضمن عناصر هذا النجاح الرئيسية: مؤاتاة جو الاستثمار ، ووجود قوة عمل عالية النوعية ومجتمع محلي نشط في مجال الأعمال التجارية ، ودعم الحكومة المتواصل لمناطق تجهيز الصادرات . كما كانت هناك أوجه فشل ملحوظة يمكن عزو بعضها إلى عدم تناسب الموقع ، وعدم كفاية الهياكل الأساسية ، وعدم كفاية الترويج ، وضخامة التكاليف وسوء الإدارة .

١٧' وأثبتت النتائج بعد دراسات تحليلية تناولت تكاليف ومنافع بضع مناطق لتجهيز الصادرات في آسيا مدى ضخامة النفقات اللازمة لإتاحة الحوافز والاعانات والهياكل الأساسية ، وما يترتب على ذلك من تكاليف بالنسبة للبلدان المستضيفة . ويصعب أحياناً تبرير هذه التكاليف من وجهتي النظر المالية والاقتصادية على السواء . على أن المنافسة الحادة فيما بين مناطق تجهيز الصادرات في البلدان النامية من أجل جذب المستثمرين ولدت ضغوطاً أفقت إلى عرض حوافز متزايدة السخاء ، ومن ثم إلى تآكل منافعها الصافية . ومن هنا كان التنسيق بين الحوافز قضية جديرة بالعناية .

٨١ وستوقف نمو وتنمية مناطق تجهيز الصادرات في الأجل الطويل على مدى استعدادها لمواجهة التحديات الناشئة عن التغيرات الهيكلية في الاقتصاد المحلي والاقتصاد الدولي على السواء ، بما في ذلك تغير أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر وتشدد شروطه . وتتطلب عملية إعادة هيكلة الصناعة التي تجري حالياً على نطاق العالم توافر أصول إضافية في موقع مناطق تجهيز الصادرات ، مثل وجود قوة عمل عالية المهارة وتوافر شبكة دعم شاملة وخدمات صناعية أساسية . ومن هنا كان من المتعين على البلدان المستضيفة ألا تنهض بمستوى مهارات القوة العاملة ومستواها التعليمي فحسب ، وإنما عليها كذلك أن ترفع مستوى الهياكل الأساسية التكنولوجية التي تقوم عليها مناطق تجهيز الصادرات . كما أن قدرتها على النمو في الأجل الطويل تقتضي إدماج عملياتها على نحو سليم في استراتيجية التنمية الاقتصادية والصناعية الشاملة للبلد .

## أولا - الخلفية

### ألف - مناطق تجهيز الصادرات واستراتيجية التصنيع

١ - يمثل ظهور مناطق تجهيز الصادرات تحولا في استراتيجية تصنيع البلدان النامية التي كانت تحبذ في الخمسينات والستينات سياسات بدائل الواردات من أجل تقليل الاعتماد على العالم الخارجي . وكان يدعم هذه السياسات ذات الوجهة الداخلية ارتفاع الحواجز التعريفية ، ومخاء الإعانات ، والقيود المفروضة على النقد الأجنبي . وصرعان ما تبين مع إقامة الصناعات الجديدة وتولد فرص العمل أن هناك حدودا لما يمكن أن تحققه . وكانت المشكلة جسيمة بوجه خاص بالنسبة للبلدان الصغيرة التي يفرض حجم سوقها المحلي حدا للنمو . هذا علاوة على أنه في الوقت الذي خفضت فيه واردات السلع الاستهلاكية المصنعة تزايد الطلب على واردات السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية لدعم عملية التصنيع ، مما أدى إلى توليد ضغوط على ميزان المدفوعات . كما أفضت الحماية التعريفية إلى تقليل كفاءة الصناعة في حالات كثيرة وارتفاع تكلفة المنتجات ارتفاعا لا تصمد معه للمنافسة على الصعيد الدولي ، فلم تسهم من ثم اسهاما كبيرا في حثاثل النقد الأجنبي .

٢ - وحدث منذ أواخر الستينات تحول تدريجي وجه الانتباه الى استراتيجية تصنيع ذات وجهة خارجية من خلال تعزيز الصادرات غير التقليدية . واقترن ذلك بزيادة الانفتاح تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر سعيا لجذبه ، لا للحصول على رؤوس الأموال التي كانت الحاجة اليها ماسة بالفعل فحسب ، وإنما كذلك لتعزيز نقل التكنولوجيات الجديدة والارتقاء بمستوى المهارات والتماس سبل الوصول إلى الأسواق وقنوات التوزيع . فكانت مناطق تجهيز الصادرات وسيلة لدعم التصنيع الموجه نحو التصدير وقد قامت في بعض البلدان بدور بارز في هذه الاستراتيجية . ومما ماعد على سرعة نمو مناطق تجهيز الصادرات التقاء هذا التحول في الاتجاه لدى البلدان النامية مع عملية إعادة توطين الصناعات التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية في البلدان الصناعية بهدف تقليل نفقات الانتاج إلى أقصى حد . فقد أفضى تجزئ عمليات الانتاج المعقدة إلى نقل العمليات التي تحتاج إلى كشافة في اليد العاملة إلى مناطق منخفضة الكلفة . وقد يسر ذلك ما تحقق من تطور في مجالي النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية وتمثل أثره في تقليل أهمية الحواجز الجغرافية عن توطين الصناعات ومراقبة الانتاج<sup>(١)</sup> .

### باء - التعريف والاهداف

٣ - أقرب تعريف لمنطقة تجهيز الصادرات بمفهومها الأصلي هو أنها منطقة جغرافية محددة بدقة وتتمتع بامتيازات جمركية وبحوافز أخرى وينصب النشاط الأساسي فيها على

تجهيز السلع من أجل تصديرها . وهي صيغة حديثة معدلة للميناء الحر أو لمنطقة التجارة الحرة التي يتمثل النشاط الرئيسي فيها في التخزين أو التجارة . وقد حقق انحصار الموقع الذي تتسم به مناطق تجهيز الصادرات عددا من الأغراض . فقد يَسَّر هذا عملية التكيف الداخلي ، بإجراء الإصلاحات تدريجيا قبل تطبيقها على بقية البلد . وحال هذا العزل الطبيعي لمناطق تجهيز الصادرات دون البلدان التي ظلت تحبذ سيامات بدائل الواردات وأرادت مع ذلك التنويع والمساو بالمصالح القائمة . وتسمح هذه الصيغة ، عند الاقتضاء ، بحصر تأثير المؤسسات الخاضعة للسيطرة الأجنبية على المجتمع فيها أو بتهيئة ظروف استثنائية لمزاولة بعض الأنشطة . أما بالنسبة للبلدان الفقيرة في الموارد ، فقد أتاح تركيز الموارد في شكل هياكل أساسية متطورة في منطقة محددة مزايا واضحة من حيث التكاليف .

٤ - ويتمثل الهدف العام من إقامة مناطق تجهيز الصادرات في تعزيز التنمية الموجه نحو التصدير . ومن بين الأهداف المحددة الشائعة جذب رؤوس الأموال الأجنبية ، وتهيئة فرص عمل جديدة ، وزيادة حواصل النقد الأجنبي ، وتعزيز نقل التكنولوجيا ورفع مستوى المهارات ، وإقامة روابط مع الاقتصاد المحلي . وتتفاوت الأهمية التي تولي لكل من هذه الأهداف من بلد لآخر . إذ تصبو بعض المناطق أيضا إلى تعزيز التنمية الإقليمية<sup>(٣)</sup> أو إلى استغلال الموارد الطبيعية المحلية<sup>(٣)</sup> . فكان الهدف المحدد من إنشاء منطقة مانتا كروز لتجهيز الصادرات في الهند هو الحصول على الدراية التكنولوجية في صناعة الأجهزة الإلكترونية .

٥ - وتضم مناطق تجهيز الصادرات القائمة الآن مجموعة متنوعة من الهياكل اهتمت بعضها كثيرا عن المفهوم التقليدي الذي أنشئت على أساسه . فنظام مناطق تجهيز الصادرات القائم في تونس وفي موريشيوس يسمح بمد نطاق مزاياها إلى سائر البلد لتشمل المؤسسات أو الشركات الصناعية التي تخص إنتاجها من أجل التصدير . أما المناطق الاقتصادية الخاصة القائمة في الصين فهي أوسع بكثير من حيث الشمول الجغرافي ، وليس هذا فحسب وإنما أيضا لا تقتصر الأنشطة التي تزاوّل فيها على التصنيع وحده . هذا فضلا عن أن هناك اقتصادات مثل اقتصادات هونغ كونغ ومنغافورة لا تفرض تعريفات جمركية أو قيوداً على الواردات ويمكن أن تعتبر من ثم بمثابة بلدان/أقاليم تقوم بتجهيز الصادرات . وهناك أيضا منطقة مناوس الحرة في البرازيل التي تباع منتجاتها كلها تقريباً للسوق المحلية مما يمح معها وصفها بأنها منطقة تجهيز الواردات<sup>(٤)</sup> .

### جيم - النظرة التاريخية والبعد الشامل

٦ - تسجل لإيرلندا الريادة لكونها أول بلد أعمل المفهوم الحديث لمناطق تجهيز الصادرات وذلك بإنشاء منطقة شانون للصادرات الحرة في عام ١٩٥٩<sup>(٥)</sup> . ومن بين العوامل الرئيسية التي أسهمت في مرعة انتشار مناطق تجهيز الصادرات في البلدان النامية وضوح تجربة شانون ونجاحها وما حظيت به من مساعدة تقنية ودراسات من جانب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وغيرها من المنظمات الدولية . وكانت الهند أول بلد نام قام بإنشاء منطقة تجهيز للصادرات ، وذلك بإنشاء منطقة كاندلا للتجارة الحرة في عام ١٩٦٥ . وفي عام ١٩٧٠ ، كان هناك نحو ثمانى مناطق تجهيز للصادرات في البلدان النامية . وما أن حل عام ١٩٨٠ ، حتى كان العدد قد ارتفع وبلغ نحو ٥٥ منطقة في ما يقرب من ٣٠ بلدا ناميا<sup>(٦)</sup> . ويوجد الآن أكثر من ٢٠٠ منطقة تجهيز للصادرات في ٦٠ بلدا ناميا ومزيد منها قيد الإنشاء أو في مرحلة التخطيط . ويقع تقريبا نصف مجموع عدد مناطق تجهيز الصادرات في آسيا ، وحوالى ٨٠ في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ، وأكثر من ٢٠ في أفريقيا (انظر الجدول أ) .

٧ - وازدادت العمالة في مناطق تجهيز الصادرات زيادة سريعة من حوالى ٥٠ ٠٠٠ في عام ١٩٧٠<sup>(٧)</sup> إلى أكثر من ٢,٤ مليون في عام ١٩٩٠ . وبإستثناء الصين ، كانت نسبة العمالة تمثل في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أكثر من ٥٠ في المائة من المجموع ، وفي آسيا والمحيط الهادئ ٤١ في المائة وفي أفريقيا أقل من ٩ في المائة . والعمالة في مناطق تجهيز الصادرات شديدة التركيز حيث تصل نسبتها في ١٢ بلدا واقلها إلى حوالى ٨٤ في المائة من المجموع<sup>(٨)</sup> . وتشاهد نفس معدلات التركيز العالية على المستوى الإقليمي . إذ تصل نسبة العمالة في مناطق تجهيز الصادرات إلى ٩٧ في المائة بالنسبة لثلاثة بلدان مستضيفة في أفريقيا (موريشيوس وتونس ومصر) وإلى ٨٤ في المائة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (المكسيك والجمهورية الدومينيكية والبرازيل) . وعلى الوجه المقابل ، يقل معدل التركيز عن ذلك بكثير في آسيا حيث تتركز في الاقتصادات الرائدة الثلاثة (سنغافورة وهونغ كونغ وماليزيا) ٥٤ في المائة من العمالة على المستوى الإقليمي .

الجدول ١  
العمالة في مناطق تجهيز الصادرات في  
البلدان/الأقاليم النامية ، ١٩٩٠

المنطقة/البلد/ الأقليم	عدد مناطق تجهيز الصادرات	العمالة (بالآلاف)	الموقع/الاسم
<u>أفريقيا</u>	٢٢	١٦٨,٢	
بوتسوانا	١	..	..
مصر	٥	٢٥,٠	القاهرة/الاسكندرية/السويس/ بورسعيد/الاسماعيلية
غانا	١	٢,٦	تيما
ليسوتو	١	..	..
ليبيريا	١	..	..
موريشيوس	٠	٩٠,٠	..
المغرب	١	١,٥	طنجة
السفال	١	١,٢	داكار
سوازيلند	١	..	..
توغو	١	..	لومي
تونس	٩	٤٨,٠	مناطق صناعية
<u>آسيا والمحيط الهادي</u>	٩٤	١ ٢٨٢,٢	
البحرين	٢	٤,٦	مينا/شمال مترة
بنغلاديش	١	٧,٠	شيتاغونغ
الصين (١)	٧	٤٩٠,٠	شنزهن/دونغ غوان/زوهاي بودونغ/شانتو/كسيامن/جزيرة هاينان
فيجي	١	..	..
هونغ كونغ	١٤	١٢٠,٠	مناطق صناعية

الجدول ١ (تابع)

المنطقة/البلد/ الاقليم	عدد مناطق تجهيز المادرات	العمالة (بالآلاف)	الموقع/الاسم
الهند	٦	٣٠,٠	مانتا كروز/كندلا/فالطة/ مدرا/كوتشين/نوايدا
اندونيسيا (ب)	٣	٥٠,٠	جزيرة بتام/جاكرتا
الأردن	١	..	..
جمهورية كوريا	٣	٢٤,٧	معان/ايري
مكاو	٤	٦٠,٠	ريبيرا دو بتان/أفينيدا دو الميرنتي لاسيردا/أفينيدا دو كوروفيل مسكيتا/اريرا بريتا بزان
ماليزيا	١٠	٩٨,٩	ليباس/أرمفة مرفأ براي/ براي/بولو جيريجاك/طريق منغي/ باتو برندام/تان جونغ كلينغ/ أولو كلانغ/تيلوك بانغليما/سناي كراتشي
باكستان	١	٢,٠	كراتشي
الفلبين	٤	٣٥,٤	بتان/باغيو/ماكتان/كفيت
سنغافورة	٢٢	٢١٠,٠	مناطق صناعية
سري لانكا	٢	٥٥,٠	كاتونياكي/بياغاما
الجمهورية العربية السورية	٦	..	دمشق/عدرا/مطار دمشق الدولي/ حلب/اللاذقية/ميناء طرطوس
مقاطعة تايوان الصينية	٣	٧٠,٧	كاوهسيانغ/نانتزيه/تايشونغ
تايلند	١	١٢,٠	لات كرابنغ
تونغا	١	..	..
تركيا	٢	..	مرمين/انتاليا
الامارات العربية المتحدة	١	١٢,٠	جبل علي
اليمن	١	..	..

الجدول ١ (تابع)

المنطقة/البلد/ الأقليم	عدد مناطق تجهيز الصادرات	العمالة (بالآلاف)	الموقع/الاسم
<u>أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي</u>	٧٩	٩ ٨٨٠,	
أنتيغوا وبربودا	١	..	..
الأرجنتين	١	..	..
آروبا	٢	٠,٨	بركديرا/ميناء أورنجستاد
جزر البهاما	٢	٨,٠	ميناء غراند بهاما
بربادوس	٠	٢٠,٠	..
بليز	١	٠,٦	..
البرازيل	١	٧٥,٠	مناوس
شيلي	١	٨,٥	ايكيك
كولومبيا	٨	٧,٠	برانكيلا/بونافنتورا/كوكوتا كرتاخينا/سانتا مارتا/ريونيغرو/ بلماسيكا اين بلميرا/أورابا كرتاخو/كوتو سور/ الاجويلا/ميتروبوليتانا
كوستاريكا	٤	٦,٠	..
دومينيكا	١	..	..
الجمهورية الدومينيكية	١٨	١٥٠,٠	باني/براهونا/بوناو/اسبرانزا/ هينموزا/ايتابو/لا روماننا/ لا فيفا/لاس امريكاس/موكا/ سان بيدرو دي مكوريس/بويرتو بلاتا/سان أزيدرو/نيو سان بيدرو دي مكوريس/منتياغو/فيلا التفراسيا/فيلا ميلا
السلفادور	١	٢,٥	سان برتولو
غرينادا	١	..	..
غواتيمالا	١	٤٠,٠	مانتو توماس دي كستيا
هايتي	١	٤٣,٠	بور او برانس
هندوراس	٢	٢,٠	تشولوما/لا سيبا
جامايكا	٢	١٨,٠	كينغستون/خليج مونتيفو

## الجدول ١ (تابع)

المنطقة/البلد/ الأقليم	عدد مناطق تجهيز الصادرات	العمالة (بالآلاف)	الموقع/الاسم
المكسيك	٢٣	٦٠,٠	محاحات صناعية (ماكيلادوراس)
منتسيرات	.	..	..
جزر الأنتيل الهولندية	١	٣,٠	كوراكاو
نيكاراغوا	١	..	ابيكس لا مرسيدس
بنما	١	٠,٢	كولون
سانت كيتس	١	..	..
وسانت لوسيا			
سانت لوسيا	٢	١,٥	خليج غراند كول دي ماك/فيو فور
سانت فنسنت	١	٠,٤	..
ترينيداد وتوباغو	١	٠,٤	بوينت ليزاس
المجموع	١٩٥	٢ ٤٣٨,٦	

المصدر: معهد مترنبرغ .

ملاحظة إن شروط العمل في مناطق تجهيز الصادرات قائمة على نطاق البلد في موريشيوس وتونس وهونغ كونغ وماكاو وسنغافورة ، ويشير عدد مناطق تجهيز الصادرات إلى كبرى المناطق الصناعية . ولا يشمل مجموع عدد مناطق تجهيز الصادرات أية منطقة من موريشيوس وإنما أشار منشور سابق إلى وجود سبع محاحات صناعية كبرى في عام ١٩٨٦ .

(أ) تتعلق إحصاءات العمالة بمنطقة شنهون ودونغ غوان فقط .

(ب) تتعلق إحصاءات العمالة بمنطقة هيتام فقط

## ثانياً - دور الاستثمار الاجنبي المباشر في مناطق تجهيز الصادرات

### ألف - جذب المستثمرين

٨ - أقيمت مناطق تجهيز الصادرات أساساً كبؤر لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر اللازم لدعم جهود التصنيع في البلدان النامية . وتتيح مناطق تجهيز الصادرات مجموعة واسعة من الحوافز تتمثل في إزالة أو تقليل العقبات المادية والإدارية لتيسير نقل أنشطة التصنيع من البلدان الأجنبية إليها . وتشمل هذه المجموعة عادة امتيازات ضريبية ومالية تمنح للشركات الأجنبية التي تعمل في هذه المناطق .

٩ - ويغني تزويد مناطق تجهيز الصادرات بهياكل أساسية متطورة وبمنشآت صناعية موحدة إلى تقليل الاستثمار الأولي بالنسبة للمستثمرين إلى حد كبير الحجم . هذا علاوة على إمكانية بدء العمليات مباشرة ومن ثم يتوقع عائد مبكر على رأس المال المقيّد . وتتاح مجموعة كبيرة من مرافق الهياكل الأساسية تشمل عادة طرقاً للوصول إلى الميناء البحري أو الميناء الجوي ، وشبكات نقل واتصالات سلكية ولاسلكية ، والطاقة والإمداد بالمياه .

١٠ - وتشكو الشركات الأجنبية التي تحاول القيام بعمليات في البلدان النامية من الصعوبات البيروقراطية بها عادة . لذلك ، يعدّ تبسيط الإجراءات الإدارية في مناطق تجهيز الصادرات عامل جذب رئيسياً لها . وتقدم هذه المناطق أيضاً خدمات دعم أساسية لأنشطة المستثمرين ، منها خدمات دعم استشاري بشأن توظيف اليد العاملة وغير ذلك من المسائل المتعلقة بالموظفين ، وخدمات تجارية مثل الصيرفة ، والتأمين ، والتغليف ، والنقل البحري والشحن ، والخدمات القانونية وخدمات المحاسبة ، والخدمات الاجتماعية مثل مرافق الكانتين والمرافق الطبية ، والخدمات المتخصصة في مجال الإصلاحات الهندسية .

١١ - وتمثل الامتيازات الجمركية ، بطبيعة الحال ، سمة رئيسية من سمات مناطق تجهيز الصادرات . وتنطوي هذه الامتيازات على الاعفاء من الرسوم المفروضة على واردات الآلات ومدخلات الانتاج ، والإعفاء من القيود الكمية على الواردات ، وعلى إعفاء صادرات المنتجات المجهزة في المنطقة من الرسوم الجمركية . وتقدم حوافز ضريبية ومالية أخرى قد تأخذ شكل إعفاء ضريبي موقوت وإعانات للمرافق العامة ولأجور الأماكن والإعفاء من الرقابة المفروضة على النقد الأجنبي . ومن الحوافز الأخرى التي تتسم فيما يبدو بأهمية أكبر من الإعفاء الضريبي الموقوت منح الاثمنانات ، أحياناً بأسعار فائضة

تفضيلية . وبإستثناء الامتيازات الجمركية ، فإن هذه الحوافز العامة تماثل تلك التي تتاح للشركات الأجنبية ذات الوجهة التصديرية والتي تنفذ عملياتها خارج المنطقة . أما إذا اختلفت فإن هذا الاختلاف يكون عادة لصالح المستثمرين في مناطق تجهيز الصادرات . وعلاوة على الحوافز العامة الوارد وصفها أعلاه ، هناك حوافز خاصة مثل المنح الرأسمالية والإعفاء من شرط الحد الأدنى للأجر أو من شروط تشريع العمل ، وهي حوافز تنفرد بها مناطق معينة . وتمثيلا لذلك ، ترد في الجدول ٢ مجموعة الحوافز التي تتيحها سري لانكا للمستثمرين .

١٢ - ولدى القيام بوضع مجموعة الحوافز الداعية إلى مناطق تجهيز الصادرات ، تواجه البلدان المستضيفة مهمة صعبة في العثور على نقطة توازن ملائمة بين التقتير في الحوافز وما يخشى معه من عدم جذب المستثمرين وبين السخاء وما يخشى معه من فوات الكسب . وهناك عوامل أخرى لا تتعلق بمناطق تجهيز الصادرات فقط لأنها تشكل اعتبارات أساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بلد بعينه . ومن هذه الاعتبارات موثاق جو الاستثمار ، وتكاليف العمل والانتاجية ، وتكاليف النقل وسبل الوصول إلى الأسواق <sup>(٩)</sup> .

باء - الشركات عبر الوطنية في مناطق تجهيز الصادرات <sup>(١٠)</sup>

١٣ - بالرغم من عدم توفر معلومات شاملة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في مناطق تجهيز الصادرات ، تفيد الأدلة بأن هذا القطاع كان ، على صغره ، من أكثر القطاعات دينامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات العشر الأخيرة . فقد وُجّهت نسبة لا يستهان بها من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجال التصنيع في مناطق تجهيز الصادرات . وقد بلغ نصيب مناطق تجهيز الصادرات من الاستثمار الأجنبي المباشر في اثنين من البلدان التي تمثل فيها هذه المناطق قطاعا هاما ٨٥ في المائة في موريشيوس وأكثر من ٧٠ في المائة في المكسيك . وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقدم أربع مناطق اقتصادية خاصة في الصين نحو ٣٠ في المائة من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ١٩٨٩ <sup>(١١)</sup> . ولم يقتصر دور الشركات عبر الوطنية في توسيع مناطق تجهيز الصادرات على المشاركة في رأس المال . وإنما لجأت في ذلك أيضا إلى ترتيبات التعاقد من الباطن مع الشركات المحلية العاملة في المنطقة .

الجدول ٢

سري لانكا: الحوافز والامتيازات الأخرى التي تنطبق على الاستثمار  
الأجنبي في مؤسسات المنطقة والمؤسسات المرخص لها<sup>(١)</sup>

الحافز أو الامتياز	الفترة
إعفاء من ضريبة الدخل على الشركات (إعفاء ضريبي موقت)	لفترة أقصاها ١٥ عاما تحتسب من أول عام رابع كما تم تحديدها في اللائحة رقم ١ الصادرة عن اللجنة الاقتصادية لكولومبو الكبرى في عام ١٩٧٨
معدل تساهل لضريبة الدخل بنسب تتراوح بين ٢ و ٥ في المائة على رقم الأعمال السنوي الذي سوف يعد بمثابة أرباح	لفترة أقصاها ١٥ عاما تحتسب من تاريخ انقضاء الإعفاء الضريبي الموقت
إعفاء الأرباح التي تدفع لحاملي الأسهم من غير المقيمين من الضريبة	خلال فترة حياة المؤسسة
إعفاء الأرباح التي تدفع لحاملي الأسهم من المقيمين من أصل الأرباح المعفاة من ضريبة أرباح القيم المنقولة	خلال فترة الإعفاء الضريبي المؤقت ولمدة عام بعد انقضاء هذه الفترة
ضريبة الدخل على الإتاوات التي تدفع لغير المقيمين	إعفاء تام خلال فترة الإعفاء الضريبي المؤقت: تفرض بعد ذلك ضريبة بنسبة لا تتعدى ١٥ في المائة
إعفاء المرتبات التي تدفع للموظفين الأجانب من ضريبة الدخل	أثناء فترة الإعفاء الضريبي الموقت
إعفاء واردات المصانع ، والآلات ، والمعدات والمواد الخام والسلع الأخرى ذات المصلحة بالمشاريع من الرسوم الجمركية	خلال فترة حياة المؤسسة

الجدول ٢ (تابع)

الحافز أو الامتياز	الفترة
إعفاء الصادرات التامة الصنع من الرسوم الجمركية	أثناء فترة حياة المؤسسة
الإعفاء من قانون رقابة الواردات والصادرات	أثناء فترة حياة المؤسسة
الإعفاء من قانون الرقابة على النقد الأجنبي والتصریح بفتح حساب في وحدة مصرفية للعمليات الأجنبية	أثناء فترة حياة المؤسسة
إعفاء نقل الأسهم إلى غير المواطنين من دفع الضريبة	أثناء فترة حياة المؤسسة
إعفاء المكاسب الرأسمالية الناتجة عن نقل الأسهم من ضريبة الدخل	أثناء فترة حياة المؤسسة
الإذن بخصم المبالغ المستثمرة في شراء أسهم عادية بخلاف الأسهم القائمة من الوعاء الضريبي لدخل المشتري في حدود معينة	أثناء فترة حياة المؤسسة

المصدر: اللجنة الاقتصادية الكبرى في كولومبو .

(١) ينطبق ذلك على المؤسسات القائمة في مناطق تجهيز الصادرات الثلاثة (العاملة في كاتونياكي وبياغاما وكوغالا) وعلى المؤسسات المرخص لها بذلك الواقعة في مناطق أخرى على أن يفي مكون الاستثمار الأجنبي فيها بالشروط التالية: يوجه ٩٠ في المائة منه نحو تصدير المنتجات الصناعية أو ٧٥ في المائة منه نحو تصدير المنتجات القائمة على المواد الزراعية ؛ لا يقل الحد الأدنى للإنفاق الرأسمالي الأولي عن ٢٥٠ ٠٠٠ دولار أمريكي ؛ يكون التمويل من مصادر أجنبية . وهناك مجموعة أخرى من الحوافز تنطبق على المشاريع الأخرى الموجهة نحو التصدير والمدمجة باستثمار أجنبي بمعايير مفايرة لها هو وارد أعلاه .

١٤ - وتعطي الإحصاءات المتعلقة بالعمالة فكرة تقريبية عن مدى ضخامة وأهمية الشركات عبر الوطنية في مناطق تجهيز الصادرات . ففي عام ١٩٨٦ ، كانت نسبة العمالة التي أسهمت بها الشركات عبر الوطنية في مناطق تجهيز الصادرات في البلدان النامية (باستثناء الصين) تناهز الثلثين . ويمثل ذلك ١٥ في المائة من مجموع العمالة في الشركات الفرعية التابعة للشركات عبر الوطنية في المنطقة . فالعمالة المنسوبة إلى هذه الشركات ضخمة إذن ، وهي تتزايد بمعدل سريع جداً . وينصب الرقم المذكور على العمالة المباشرة فقط . فإذا أضفنا إلى ذلك العمالة غير المباشرة فسوف يتبين لنا مدى أهمية دور الشركات عبر الوطنية في خلق العمالة عموماً في البلدان المستضيفة . ومن هنا ، فإن المستثمرين الأجانب يؤدون فيما يبدو ، ربما بفعل حجمهم ، دوراً حاسماً في تصميم الهيكل الصناعي لمناطق تجهيز الصادرات وتوجيه نمط تطورها .

#### ١ - نوع الشركات عبر الوطنية ومنشؤها

١٥ - لقد كانت للشركات عبر الوطنية الكبيرة والمعروفة أول من ركزت عليه ملطحات مناطق تجهيز الصادرات جهود الدعاية . ويبدو مع ذلك أن فئة المستثمرين الأجانب في مناطق تجهيز الصادرات تتكون أساساً من شركات متعددة الجنسيات لا ترقى خبرتها إلى مستوى خبرة الشركات عبر الوطنية . ومن الأنماط العامة الأخرى التي لوحظت: وفود عدد كبير من الشركات الصناعية عبر الوطنية الكبرى ذات التوجه الإلكتروني ، ووجود نسبة صغيرة من الشركات عبر الوطنية الكبرى التي تتسم الهياكل الصناعية لديها بكثرة التنوع . ويملك المستثمرون اليابانيون نسبة كبيرة من الشركات عبر الوطنية الكبرى في مناطق تجهيز الصادرات . وقد تُعزى ضالة نسبة عدد الوافدين من الشركات عبر الوطنية الأوروبية أو الأمريكية الكبرى ذات الخبرة الأوفر لسبب جوهري هو سبق وزع عملياتها على نطاق عريض في العالم قبل نشوء أول منطقة لتجهيز الصادرات بوقت طويل . هذا علاوة على أن قراراتها في مجال الاستثمار الأجنبي تخضع على ما يبدو في المقام الأول لاستراتيجية سوقية عالمية لا لاعتبارات تكلفة الإنتاج . ويمكن أن يقال على مستوى البلد المستضيف ، أن للروابط الاستعمارية القديمة ، والعلاقات الإثنائية ، والقرب من البلدان الأم أو من الأسواق الرئيسية أثراً في منشأ المستثمرين .

١٦ - ومع أن الشركات العالمية التي استوفت عناصر النضج ليست في حاجة إلى مناطق تجهيز الصادرات لبقائها باعتبار أن لديها ما يكفيها من الموارد لإدارة عملياتها بنجاح في ظل الظروف العادية ، فإن ما تنتجه مناطق تجهيز الصادرات من بيئة خالية نسبياً من المخاطر ومن دعم في مجال الهياكل الأساسية يعد بمثابة عوامل جذب رئيسية إن لم تكن حيوية ، للشركات عبر الوطنية الطموحة والشركات الأصغر . ويشكل تزايد عدد المستثمرين من البلدان النامية جانباً آخر من الجوانب المثيرة للاهتمام في ظاهرة مناطق تجهيز الصادرات . فالاستثمار في مناطق تجهيز الصادرات يمثل بالنسبة لعدد

منها أول خطوة على طريق المشاريع الصناعية الكبرى في بلد أجنبي . ويأتي كثير من هؤلاء المستثمرين من الاقتصادات المصنعة حديثاً في آسيا التي دفعت ضغوط كلفة الانتاج المحلي على الشركات الصناعية القائمة على كفاءة اليد العاملة فيها إلى نقل الانتاج إلى مناطق تجهيز الصادرات القائمة في البلدان النامية ، لانخفاض كلفة اليد العاملة فيها . كذلك فإن فقدان اقتصادها للمركز الذي كان يتمتع به في إطار نظام الافضليات المعمم أسهم في زيادة توجيه الاستثمار نحو الخارج . ومن أبرز هؤلاء المستثمرين شركات هونغ كونغ . ويمثل المستثمرون من البلدان النامية نحو ٢٠ في المائة من جميع الشركات المملوكة لأجانب في مناطق تجهيز الصادرات . وبما أن هذه الشركات مغيرة نسبيا بالمعايير العالمية ، فالمرجح أن يكون نصيبها في الاستثمار والعمالة أقل أهمية . على أنه لا ينبغي التقليل من أهمية المساهمة التي تقدمها هذه الشركات الدينامية . فإلى جانب قيامها بتعزيز فرصة تنويع مصادر الاستثمار الاجنبي ، تتيح هذه الشركات أيضاً مجالا لتوثيق عرى التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، خاصة وأنها تميل إلى حد كبير إلى إنشاء مشاريع مشتركة (١٢) .

## ٢ - هيكل ملكية مناطق تجهيز الصادرات

١٧ - يستفاد خبرة البلدان المتقدمة بأن أكبر مساهمة يمكن أن تقدمها الشركات التابعة المملوكة لأجانب في التنمية الصناعية والتكنولوجية الشاملة في البلد المستضيف ليست الاستثمار الاولي وما يقترن به من نقل للتكنولوجيا بقدر ما هي عملية التكامل التدريجي في الاقتصاد وتحولها تدريجياً إلى شركات محلية . ومن هنا كان لهيكل الملكية أهميته في تحديد الاثر الإنمائي الفعلي والمحتمل لمناطق تجهيز الصادرات . ويبين الجدول ٣ نمط ملكية مناطق تجهيز الصادرات في ١٣ بلداً . ونظراً إلى غياب ثلاثة من الاقتصادات الرئيسية لمناطق تجهيز الصادرات في آسيا (سنغافورة وهونغ كونغ ومقاطعة تايوان الصينية) فينبغي اعتبار الإحصاءات مجرد إحصاءات إرشادية للنمط القائم حالياً . وخلافاً للتوقعات ، فإن الشركات ذات الملكية الأجنبية الكاملة أو الغالبة ليست هي الشركات المهيمنة ، إذ أنها تمثل ٢٧ في المائة من مجموع عدد الشركات . وبما أن حجم هذه الشركات كبير مقارنة بالشركات الأخرى ، فإن وزنها الفعلي أكبر بطبيعة الحال .

الجدول ٣  
هيكل ملكية مناطق تجهيز الصادرات في ١٣ بلداً (١)

نوع الملكية	عدد الشركات	الحصة بالنسبة المئوية
المجموع	١ ٣٦٩	١٠٠,٠
أجنبية	٤٦٨	٣٦,٩
محلية	٣١٥	٢٤,٨
مشاريع مشتركة	٤٨٦	٣٨,٣

المصدر: منظمة العمل الدولية - مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية (١٩٨٨)

(١) ترينيداد وتوباغو ، جامايكا ، الجمهورية الدومينيكية ، جمهورية كوريا ، صري لانكا ، السلفادور ، غانا ، الفلبين ، ليبيريا ، ماليزيا ، المكسيك ، موريشيوس والهند .

١٨ - وتكمن أهمية ضخامة المشاركة المحلية ، خاصة إذا دخلت فيها الحصة المحلية في المشاريع المشتركة ، فيما تتيحه من إسهام محتمل لمناطق تجهيز الصادرات في دعم التنمية الاقتصادية لدى البلدان المستضيفة ، وبنسبة تبدو أكبر مما يريد المنتقدون لمناطق تجهيز الصادرات تصويره . وربما يعزى الوزن الكبير الذي يعطى للمشاريع المشتركة إلى ما تحظى به من حوافز أو إلى ما تمارسه الحكومة من ضغط في شكل حاذق لإشراك الشركات ذات الملكية المحلية في المشاريع الصناعية الجديدة . وتفرض في بلدان قليلة مثل الهند قيود قانونية أيضاً على أيلولة ١٠٠ في المائة من الملكية إلى الأجانب . وتمثل الكفاءة النسبية في عملية نقل التكنولوجيا واحدة من المزايا الرئيسية في المشاريع المشتركة . ويوحى وجود مجتمع محلي دينامي في مجال الأعمال التجارية بالشقة في مستقبل البلد . وللشركاء المحليين النشطين أهمية خاصة بالنسبة للمستثمرين الأجانب لأنهم ييسرون لهم المعاملات مع الإدارة المحلية ومع اليد العاملة ويتيحون لهم سبل الوصول بسهولة إلى خدمات الدعم . كما أنهم عنصر تشبث مانع من الانتقال . وقد ثبت في هذا الصدد عدم صحة جانب كبير من ادعاء التقليل الذي كثيراً ما يلحق بالشركات عبر الوطنية التي تعمل في مناطق تجهيز الصادرات . والواقع أن الشركات التي تعمل في مناطق تجهيز الصادرات تتوطد إلى حد كبير متى أقيمت . وأياً ما كان الأمر ، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس التزاماً قصير الأجل ، كما أن تكاليف ومخاطر نقل الشركات ليست هينة (١٢) .

## ٣ - الهيكل الصناعي لمناطق تجهيز الصادرات

١٩ - تتمثل واحدة من السمات البارزة لمناطق تجهيز الصادرات في الاتجاه نحو إقامة نوع مميز لا تتعداه من الصناعات يكون إما صناعة المنسوجات والملابس أو صناعة الأجهزة الالكترونية . وينعكس ذلك في البيانات الواردة في الجدول ٤ بشأن هيكل العمالة بحسب المجموعة المنتوجية في مناطق تجهيز الصادرات في بلدان مختارة . ومع أن إحصاءات العمالة لا تفيد في هذا الصدد تمام الافادة ، فإنها تقدم إلى حد كبير فكرة تقريبية عن هيكل الإنتاج . وتوجد كما هو مبين في الجدول صناعة مهيمنة في كل بلد: صناعات المنسوجات والملابس في بنغلاديش وجامايكا والجمهورية الدومينيكية وسري لانكا ومصر وموريشيوس ؛ وصناعة الأجهزة الالكترونية في البرازيل وباربادوس وجمهورية كوريا وماليزيا ومقاطعة تايوان الصينية والمكسيك . وتتفاوت معدلات التركيز فيما بين البلدان والمناطق . ففي جامايكا وسري لانكا وموريشيوس ، تمثل الصناعة الرائدة وهي صناعة المنسوجات والملابس ، نحو ٩٠ في المائة من مجموع العمالة ، بينما توجد في مناطق تجهيز الصادرات في ماليزيا أعلى نسبة تركيز في صناعة الأجهزة الالكترونية إذ إنها تتعدى ٧٤ في المائة .

٢٠ - والمؤكد أن هذا التخصص الصناعي الأحادي المميز لم يأت نتيجة قرار مدروس اتخذ في مجال السياسة العامة لأن معظم خطط التنمية في مناطق تجهيز الصادرات كانت تعتمز تنفيذ أنشطة أكثر تنوعا . ويبدو أنه مرتبط إلى حد كبير بنوع الأنشطة التي قام بها كبار المستثمرين الأوائل . وربما كانت طبيعة هاتين الصناعتين هي السبب في هيمنتها . فكلتاهما صناعة كبيرة بالمعايير العالمية<sup>(١٤)</sup> تجري فيها عمليات إنتاج تعتمد اعتمادا كبيرا على كثافة اليد العاملة وتنجب من ثم اليد العاملة الرخيصة . وتعرضت كلتاهما أيضا لتغيرات هيكلية في السبعينات والثمانينات . وعلى نقيض ذلك ، فهناك صناعات أخرى ربما كانت مناسبة تماما لإطار مناطق تجهيز الصادرات ولكنها أصغر من أن تصبح صناعات مهيمنة أو تفتقد القدرة الكافية على الابتكار أو أيضا شديدة الكثافة الرأسمالية . أما فيما يتعلق بتأثير المستثمرين الأجانب في تصميم الهيكل الصناعي لمناطق تجهيز الصادرات ، فتفيد البيانات على ما يبدو بوجود علاقة إيجابية بين معدلات التركيز ونصيب المؤسسات المملوكة لأجانب . وأما الشركات المحلية القائمة بالاستثمار في مناطق تجهيز الصادرات فهي بوجه عام شركات صغيرة وتزاوُل مجموعة أوسع من الأنشطة ، مما يؤيد الرأي القائل بأهمية الدور الذي تلعبه الشركات عبر الوطنية في هذا المجال .

### ثالثا - الاثار الاقتصادية والاجتماعية لمناطق تجهيز المادرات

٢١ - يحدد الاثار الانمائية لمناطق تجهيز المادرات الى حد كبير حجم قطاعها مقارنا بباقي قطاعات الاقتصاد . ومع ذلك ، ينبغي أيضا أن ينظر إلى مؤشرات الاداء في سياق الدور الذي قصد أن تظطلع به هذه المناطق في استراتيجية التنمية ، والاهتمام الذي يوليه البلد المضيف لكل هدف من أهدافها . ويمكن أن يؤدي تحقيق الاهداف الرئيسية إلى تقديم مبرر كاف لوجود هذه المناطق حتى لو كانت ذات أهمية ضئيلة من وجهة نظر الاقتصاد بمرته .

#### الجدول ٤

مناطق تجهيز المادرات: هيكل العمالة بحسب مجموعة المنتجات  
(الحمة بالنسبة المئوية)

البلد	السنة	المنسوجات والملابس	الالكترونيات والاجهزة الكهربائية	معدات النقل	الاحذية والمنتجات الجلدية	منتجات أخرى
بنغلاديش	١٩٨٦	٨١,٠	١,٠	-	-	١٨,٠
بربادوس	١٩٨٥	٣٦,٠ <sup>(١)</sup>	٥٦,٠	-	-	٨,٠
البرازيل	١٩٨٢	٦,٥	٤٠,١	٨,٣	-	٤٥,١
الجمهورية الدومينيكية	١٩٨٧	٥٩,٠	٦,٠	-	١٣,٠	٢٢,٠
مصر	١٩٨٠	٥٤,٠	-	-	-	٤٦,٠
جامايكا	١٩٨٥	٨٩,٠	-	-	-	١١,٠
جمهورية كوريا	١٩٨٦	١٠,٠	٥٠,٠	-	٥,٠	٣٥,٠
ماليزيا	١٩٧٩	١٤,٢	٧٤,٥	-	-	١١,٣
موريشيوس	١٩٩١	٨٩,٥	٠,٥	-	١,٥	٨,٥
المكسيك	١٩٩٠	٩,١	٣٧,١	٢١,٢	١,٦	٣٠,٩
سري لانكا	١٩٨١	٨٩,٩	٢,٠	-	-	٨,١
مقاطعة تايوان الصينية	١٩٨٣	١٧,٠	٥٤,٠	-	٤,٠	٢٥,٠

المصادر: منظمة العمل الدولية - مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية (١٩٨٨) بالنسبة للبرازيل وسري لانكا وماليزيا ومصر ؛ و Rhee Katterbach و White (١٩٩٠) بالنسبة للجمهورية الدومينيكية وجمهورية كوريا ؛ و Kreye و Heinrichs & Fröbel (١٩٨٧) بالنسبة لبربادوس وبنغلاديش ومقاطعة تايوان الصينية وجامايكا ؛ و EIU Country Profile (١٩٩٢-١٩٩٣) بالنسبة لموريشيوس ؛ و Quintanilla (١٩٩١) بالنسبة للمكسيك .  
(١) تشمل الاحذية والمنتجات الجلدية .

٢٢ - تتباين أهمية قطاع مناطق تجهيز الصادرات من بلد إلى آخر . ففي ماكاو وموريشيوس قدمت هذه المناطق الزخم اللازم للنمو الصناعي والتنمية التكنولوجية . وتحتل مناطق تجهيز الصادرات مركزا مرموقا بشكل غير عادي في القطاع الصناعي لاقتصادات هذين البلدين ، يرتبط بحجمها الصغير . وتعتبر المطاحن والمعاصر المكسيكية المعروفة باسم "ماكويلادوراس" (maquiladoras) مصدرا رئيسيا لحصائل النقد الاجنبي ، يلي مباشرة الحصائل من البترول . وفي الجمهورية الدومينيكية ، يسهم قطاع مناطق تجهيز الصادرات بنسبة ٣ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي ، ونحو ٤٠ في المائة من اجمالي الصادرات ، ويعتبر ثالث أكبر مصدر ماف لحصائل النقد الاجبي (١٥) . ولئن كانت منطقة تجهيز الصادرات في البرازيل أقل أهمية من وجهة نظر الاقتصاد ككل ، فإنها حققت دورا حافزا في التنمية الاقليمية . ومع ذلك ، تعتبر مناطق تجهيز الصادرات ذات أهمية هامشية في عدد من البلدان النامية .

٢٣ - ومن الواضح أن هناك تفاعلا محيا بين أداء مناطق تجهيز الصادرات ودينامية الاقتصاد المحلي . ومما يثبت صحة هذا الرأي اتجاه مناطق تجهيز الصادرات الأكثر نجاحا إلى التوطن في البلدان الحديثة التصنيع والسريعة النمو . ومما لا شك فيه أن الدينامية الذاتية لهذه البلدان كانت تمثل مصدرا رئيسيا لاجتذاب مستثمري مناطق تجهيز الصادرات ، وحافزا للنمو بالنسبة لقطاع هذه المناطق . وساعد هذا القطاع بدوره في تغذية عملية التصنيع .

٢٤ - وفيما يتعلق بفعالية مناطق تجهيز الصادرات في تحقيق أهداف محددة ، فإنها ساهمت بوضوح مساهمة كبيرة في توليد العمالة المنتجة وتعزيز الصادرات من السلع المصنعة . ومع ذلك فإن الروابط مع الاقتصاد الداخلي ونقل التكنولوجيا تبدو قاصرة عن التوقعات .

#### الف - آثار العمالة

٢٥ - من الشواغل الرئيسية لمعظم مناطق تجهيز الصادرات مسألة خلق فرص العمل . وربما كانت هذه المناطق ذات فعالية بالغة في هذا المجال . وتبلغ تقديرات العمالة المباشرة في مناطق تجهيز الصادرات للبلدان النامية ٢,٤ مليون فرصة عمل في عام ١٩٩٠ . (الجدول ١) . ويرجح أن يكون هذا الرقم أكبر من ذلك بكثير لأن البيانات التي لم يبلغ عنها يمكن أن تكون كبيرة ، لا سيما في حالة الصين . ولئن كانت مناطق تجهيز الصادرات لا تسهم إلا بجزء صغير من اجمالي العمالة في الصناعات التحويلية ، فإنها تعتبر عنصرا فاعلا ديناميا للغاية في توليد فرص عمل جديدة . ويزداد هذا الاثر المولد للعمالة روعة لأنه يحدث في وقت لا يعتبر فيه المناخ الاقتصادي الدولي

مؤاتيا . ومنذ عام ١٩٧٠ ، وعمالة مناطق تجهيز الصادرات تعتبر مسؤولة عن توليد أكثر من ٦٠ في المائة من فرص العمل الجديدة في مجال الصناعات التحويلية في سنغافورة وماليزيا ، وعن مجمل تلك الفرص تقريبا في موريشيوس (١٦) .

٢٦ - وفيما يتعلق بالآثار غير المباشر للعمالة ، فإننا نجد أن طبيعة مناطق تجهيز الصادرات كجيب منحصر ، تحول دون تفاعلها اقتصاديا واجتماعيا مع الاقتصاد المحلي ، وبالتالي فإن هذا الآثار يكون أكثر محدودية عنه في حالة شركة فرعية أجنبية مماثلة تعمل خارج المنطقة . ومع هذا ، فإن أثرها لا يستهان به أبدا . ويعود معظم هذا الآثار إلى أجور ومرتببات العاملين في مناطق تجهيز الصادرات ، التي ينفق جزء كبير منها على السلع والخدمات المحلية . وتشير الدراسة المشتركة لمنظمة العمل الدولية ومركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية (١٩٨٨) إلى أن النسبة الاجمالية لفرص العمل المباشرة إلى فرص العمل غير المباشرة هي ١ إلى ١,٤٥ ، وأن نسبة الآثار غير المباشر الناجم عن أجور ومرتببات العاملين في مناطق تجهيز الصادرات هو ١,٢٥ ، والآثار الناجم عن الروابط الخلفية ٠,٢٠ ، ولآثار العمالة غير المباشر ميل إلى الزيادة بمرور الوقت مع زيادة دراية الشركات عبر الوطنية ، بالموردين والزبائن المحليين .

٢٧ - أما نمط العمالة الناشئة في مناطق تجهيز الصادرات وتركزها أساسا في العمالة غير الماهرة والمنخفضة المهارة فهو أمر ذو صلة بطبيعة الجولة الأولى للتقسيم الدولي للعمل التي تنطوي أساسا على نقل العمليات كثيفة العمالة التي تتطلب قدرا ضئيلا من المهارة والتدريب . وأدى الهيكل الصناعي لمناطق تجهيز الصادرات وهيمنة صناعات المنسوجات والملابس والالكترونيات عليه إلى استخدام واسع النطاق للنساء من الفئة العمرية ١٦-٢٥ سنة . وتشكل نسبة النساء العاملات ما بين ٧٠ إلى ٩٠ في المائة من مجموع قوة العمل في مناطق تجهيز الصادرات وتفضل النساء الشابات لهذا النمط من العمل المنخفض المهارة لانهن أكثر إنتاجية ، وأفضل استعدادا للأعمال التي تتطلب براعة يدوية ، وأكثر قدرة على التكيف مع عمليات التجميع الرتيبة في صناعة الالكترونيات عن قرنائهن من العمال الذكور . فضلا عن ذلك ، فإنهن يتقاضين أجورا تقل بشكل عام عن أجور العمال الذكور .

٢٨ - لا يقتصر هيكل العمالة هذا على مناطق تجهيز الصادرات ، بل هو موجود في الصناعات التي تؤدي نفس العمليات ، سواء أكانت واقعة خارج المنطقة أو حتى في البلدان المتقدمة صناعيا . ويعتبر استخدام النساء الشابات على نطاق واسع سمة غالبة ، ربما تمثل أهم امهام اجتماعي لمناطق تجهيز الصادرات . فقد وفرت هذه المناطق فرصا وقيما جديدة للنساء اللاتي لم تكن لهن وظائف من قبل ، وربما لم تكن لتتاح لهن الفرصة للانضمام إلى القوة العاملة المأجورة لولاها . وينظر بعض النقاد

إلى هذا الجانب نظرة سلبية لأنه يعني في نظرهم أن لغرض العمل التي أتاحها مناطق تجهيز الصادرات أشرا ضئلا على البطالة وأن كل ما فعلته هو مجرد زيادة معدلات المشاركة . بيد أن الحقيقة هي أن معدلات البطالة انخفضت في البلدان التي يوجد فيها قطاع ناجح وهام لمناطق تجهيز الصادرات بعد أن تم امتصاص الوافدين الجدد .

٢٩ - وقد أشارت ظروف العمل في مناطق تجهيز الصادرات قلقا بالغا من الناحية الاجتماعية إزاء طول ساعات العمل ، ونوبات العمل الليلية للنساء ، وانخفاض معدلات المشاركة في النقابات العمالية ، وانخفاض الأجور ضمن أمور أخرى . ومن الواضح أن معظم النقاد يتخذون المعايير السائدة في البلدان المتقدمة صنعا أساسا لمقارنتهم . ويمكن القول عموما بأن مناطق تجهيز الصادرات تتقيد بالقوانين واللوائح المحلية ، وأنه ليس هناك أي دليل واضح على أن معدل المشاركة في النقابات العمالية أو معدل الأجور في تلك المناطق يختلف اختلافا كبيرا عن مثيله في بقية أنحاء البلد . وغالبا ما تكون مرافق مناطق تجهيز الصادرات أفضل من مثيلاتها في الشركات المحلية الواقعة خارج تلك المناطق . وهذا لا ينبغي أن بعض الحكومات المضيفة تلجأ ، في جهد يرمي إلى جعل منطقة تجهيز الصادرات أكثر جاذبية للمستثمرين ، إلى تقيد تطبيق قوانين العمل المحلية والحد من أنشطة النقابات العمالية ، أو أنه قد حدث ، وربما لا تزال تحدث بعض التجاوزات كمحاولات استغلال نظام المتدربين وإجبار العاملين تقريبا على العمل بعد ساعات الدوام . أما فيما يتعلق بارتفاع معدل دوران العمالة في مناطق تجهيز الصادرات ، فإن هذه المسألة قد تكون أكثر اتصالا بالعوامل الاجتماعية منها بالاجهاد المتمثل بالعمل ، نظرا لأن الحد الأعلى للسنة يوازي السن المتوسط للزواج . وقد يكون انعدام فرص الترقية عاملا إضافيا لذلك .

#### باء - تعزيز الصادرات وحاصل النقد الاجنبي

٣٠ - من الأهداف الرئيسية لإنشاء مناطق تجهيز الصادرات تعزيز الصادرات من السلع المصنعة . ويبين الجدول ٥ الأداء التصديري لهذه المناطق في بلدان مختارة مقارنا بإجمالي الصادرات والصادرات من السلع المصنعة . وهناك تباين واسع في حصص مناطق تجهيز الصادرات يتراوح بين ١ في المائة من الصادرات الإجمالية في جمهورية كوريا و ٦٥ في المائة بالنسبة لموريشيوس . ولا تعني ضالة مساهمة صادرات مناطق تجهيز الصادرات في مقاطعة تايوان الصينية وفي جمهورية كوريا أن مناطق تجهيز الصادرات لديهما تفتقر إلى الكفاءة ، فهي تعتبر ناجحة في الواقع . وإنما بالآخرى أن هذين البلدين لديهما بالفعل هيكل صناعي متقدم إلى حد ما ، وأن نشاط مناطق تجهيز الصادرات فيهما يشكل ببساطة جزءا من هذا الهيكل ، ولكن غير ذي خطر كبير في استراتيجية التصنيع الموجهة للتصدير .

الجدول ٥

الاداء التمديري لمناطق تجهيز الصادرات في بلدان مختارة  
(القيم بملايين دولارات الولايات المتحدة والحصص بالنسبة المئوية)

البلد	السنة	صادرات مناطق التجهيز	الاجمالي	الحصة في الصادرات	السلع الممنعة
الصين	١٩٨٩	٤ ٢٧٠	٨	١٢	
الجمهورية الدومينيكية	١٩٨٩	٦٩٢	٤٢	٥١	
جامايكا	١٩٨٧	١٠٠	١٤	٦٦	
جمهورية كوريا	١٩٨٦	٤٦٠	١	١	
ماليزيا	١٩٨٢	١ ٦٧٩	١٤	٤٩	
موريشيوس	١٩٩٠	٧٧٢	٦٥	٩٦	
المكسيك	١٩٨٩	١٢ ٥٠٠	٢٥	٥٢	
الغلبين	١٩٩٠	٥٨٠	٧	١٦	
سري لانكا	١٩٩٠	٤٢٧	٢٢	٤٤	
مقاطعة تايوان الصينية	١٩٨٧	٢ ٤٠٠	٤	٥	
ترينيداد وتوباغو	١٩٨٣	٢١٠	٩	٦٤	

المصدر: أمانة الاوكتاد ، استنادا إلى بيانات المكتب الاحصائي للأمم المتحدة المتعلقة بالجمالي الصادرات وصادرات السلع الممنعة (التصنيف النموذجي للتجارة الدولية - ٨) وإلى مصادر وطنية ودولية أخرى فيما يتعلق بصادرات مناطق تجهيز الصادرات .

٣١ - على أن اجمالي الصادرات لا يعد مؤشرا كافيا لقياس عائدات النقد الاجنبي المؤثرة في البلد المضيف . ذلك أن الميل الطبيعي لمناطق تجهيز الصادرات إلى استيراد مدخلات الانتاج والعمالة الوثيقة بين الشركات الفرعية والشركات الام ، وتعاملها فيما بينها ، يخفضان إلى حد كبير قيمة المساهمات في ميزان المدفوعات . وتؤدي عملية إعادة رأس المال إلى الوطن وتحويلات الارباح إلى زيادة خفض أثر ميزان المدفوعات . ويمكن استخدام معدل الصادرات الصافية (صادرات مناطق تجهيز الصادرات ناقصا الواردات/اجمالي صادرات هذه المناطق) كمؤشر للعائدات الاقتصادية ومستوى الروابط الخلفية . ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً إلى حد ما بالنسبة لاندونيسيا

وجمهورية كوريا والهند ، ولكنه منخفض نسبيا في سري لانكا وماليزيا ، رغم ضخامة الصادرات من مناطق تجهيز الصادرات لديهما . وفي منطقة مانوس البرازيلية نجد أن معدل الصادرات الصافية ملبي في الواقع ، لأن منتجاتها المجهزة تباع أماما في السوق المحلية .

٢٢ - ولا بد من توخي الحذر عند تفسير معدلات الصادرات الصافية . فقد تكون هذه المعدلات منخفضة جدا أو حتى سلبية في فترة البداية عندما تكون الواردات من المعدات الرأسمالية والمواد الانشائية كبيرة . كما أن الأداء التصديري الصافي قد يكون قليل الفائدة في تقييم مناطق تجهيز الصادرات القديمة عندما يتعاظم معدل المبيعات للسوق المحلي كجزء من عملية التكامل مع الاقتصاد المحلي . ويمكن أن يحدث ذلك على حساب معدل الصادرات الصافية .

#### جيم - تحليل المنافع والتكاليف (١٧)

٢٣ - يعتبر تحليل المنافع والتكاليف أداة مفيدة في تقدير الربحية الاقتصادية لمنطقة تجهيز الصادرات . وتتمثل الفائدة الرئيسية التي تعود على البلد المضيف في حيلة النقد الاجنبي التي يحتفظ بها نتيجة للمدفوعات التي تحصل من شركات مناطق تجهيز الصادرات نظير استخدام الموارد المحلية (كالعمالة ومدخلات الانتاج) ، ونتيجة للضرائب . ونظرا لأن تحليل المنافع والتكاليف يحول النقد الاجنبي إلى العملة المحلية وفقا للقيمة التي تنشأ عن الندرة ، أي على أساس سعر صرف اعتباري ، فإن أي منفعة تتحقق من الفارق بين السعر الاعتباري والسعر الرسمي يؤخذ أيضا في الاعتبار . وللحصول على قيمة المنافع الصافية للبلد المضيف ، فإنه يتعين طرح تكلفة الفرص البديلة اجتماعيا (على أساس الاسعار الاعتباري) للعمالة ، ومدخلات الانتاج والقروض المحلية من مدفوعات شركات مناطق تجهيز الصادرات . وينبغي كذلك خصم الاعانات والتكاليف الادارية ، وتكلفة رأس المال ، بما في ذلك صيانة الهيكل الاساسي لمنطقة تجهيز الصادرات . ثم تحسب القيمة الصافية الحالية بعملية خصم للمنافع تأخذ في اعتبارها الفترة المتبقية من عمر المنطقة الافتراضي .

٢٤ - ويعرض الجدول ٦ نتائج تحليل المنافع والتكاليف الذي أجراه Warr لمناطق تجهيز الصادرات في أربعة بلدان آسيوية ، والذي يعد من الدراسات القليلة في هذا المضمار . وتستمد المصادر الرئيسية للكسب من العمالة وتحويل النقد الاجنبي إلى العملة المحلية ، وذلك فيما عدا اندونيسيا حيث تكتسي الضرائب والاياردات أهمية قصوى . وتبلغ نفقات مخطط رد رموم الاستيراد والاعانة التي تمنحها اندونيسيا لتشجيع استخدام المواد الخام المحلية ٧ ملايين دولار ، وهي تزيد عن المكسب الصافي المتوخى

من استخدام مثل هذه المواد والذي يقدر بمبلغ ٥ ملايين دولار (١٨) . وفي ماليزيا ، تجاوز قيمة الاعانة الممنوحة لقطاع الكهرباء المنافع المتولدة عن استخدام المواد الخام والمعدات الانتاجية المحلية والايرادات الضريبية معا . ولعل أبرز ممة خرج بها هذا التحليل هي القيمة الصافية السلبية الحالة لمنطقة باتان لتجهيز الصادرات في الفلبين ، والتي تعود لحد كبير إلى التكاليف الباهظة للهيكل الاساسية وتكلفة منح شركات منطقة تجهيز الصادرات إعانات لتمكينها من الوصول إلى أسواق رأس المال الفلبينية (١٩) . ويبلغ كل من هذين البندين حدا من الضخامة تتضاءل بجانبه كل المنافع المرجوة من المنطقة .

#### الجدول ٦

تحليل المنافع والتكاليف في أربع مناطق لتجهيز الصادرات في آسيا (٢)  
(القيم بملايين دولارات الولايات المتحدة بأعمار عام ١٩٨٢)

اندونيسيا	جمهورية كوريا	ماليزيا	الفلبين
٤	٣٩	١١١	٥٩
مفر	٦٥	٩٤	٧٢
٥	١٦	١٨	٣
مفر	مفر	١٠	مفر
٢٣	١٨	١٠	١١
١-	١٣-	٥٣-	٤-
١٣-	١٧-	٤-	٢٣-
٣-	٦٨-	٤٣-	١٩٦-
مفر	مفر	مفر	١٤٧-
١٥	٤٠	١٤٣	٢٢٥-
(٢٦)	(١٥)	(٢٨)	(٣-)
اجمالي القيمة الحالة الصافية			
(معدل العائد الداخلي (بالنسبة المثوية))			
المعدلات المقدرة للأعمار الاعتبارية بالنسبة إلى أسعار السوق			
٠,٧٥	٠,٩١	٠,٨٣	٠,٦٤
١,٠٠	١,٠٨	١,١١	١,٢٥
٠,٨٥	٠,٩٢	٠,٩٠	٠,٩٦
٠,٨٥	٠,٩٨	٠,٩١	٠,٩٦
١,٠٥	١,٢٣	٠,٩٣	١,٣٠
ل.ي.	ل.ي.	ل.ي.	١,٥٨

المصدر: Warr (١٩٩٢) .

(٢) منطقة جاكرتا لتجهيز الصادرات ، اندونيسيا ؛ منطقة ماسان للصادرات الحرة - جمهورية كوريا ؛ منطقة بينانغ للتجارة الحرة - ماليزيا ؛ منطقة باتان لتجهيز الصادرات - الفلبين . ولغرض تحقيق الاتحاق ، حدد سعر خصم حقيقي بنسبة ٧,٥ في المائة وعمر افتراضي لمنطقة تجهيز الصادرات يبلغ ٢٥ سنة .  
(ب) ل . ي . تعني لا ينطبق .

٢٥ - أما التحفظ الرئيسي على تحليل المنافع والتكاليف فهو أن اسقاطاته في الأجل الطويل ظنية بطبيعتها لأنها تعتمد على جهد بطولي في افتراض ما سوف تكون عليه الأسعار الاعتبارية وسعر الخصم . وهو أيضا أليق بتقييم مشروع صناعي تقليدي منه بمنطقة لتجهيز الصادرات . فقد يفصح نوعا ما عن الربحية التي يمكن أن تحققها المنطقة داخليا ، ولكنه ضعيف الإبانة عن قدرتها على المنافسة الخارجية . ويعتمد نجاح منطقة تجهيز الصادرات في اجتذاب المستثمرين الأجانب اعتمادا أساسيا على مدى قدرتها على المنافسة بالمقارنة بالمناطق المماثلة الواقعة في جهات أخرى . وهناك كذلك عناصر أخرى مثل تأثير المحاكاة وغيره من العناصر الخارجية الأخرى الملزمة لعملية صنع القرار ، والتي قد تستعصي على مثل هذا النوع من التحليلات .

#### دال - نقل التكنولوجيا والمهارات

٢٦ - لقد كان دور مناطق تجهيز الصادرات كقناة لاقتناء التكنولوجيا والمهارات محدودا بسبب طبيعة عمليات الإنتاج الجارية فيها . وكما ذكر من قبل ، تغلب على الأنشطة الصناعية في مناطق تجهيز الصادرات إلى حد كبير لعمليات كثيفة العمالة سواء أكان ذلك في صناعة المنسوجات والملابس أو في صناعة الإلكترونيات التي تنطوي على مستوى منخفض نسبيا في التكنولوجيا . ولئن كان في الومع اعتبار صناعة الإلكترونيات من الصناعات عالية التقنية ، فإن الذي يجري في مناطق تجهيز الصادرات لا يتعدى في أغلب الأحيان المرحلة التجميعية من عملية الإنتاج . أما العمليات المتقدمة تكنولوجيا ، كمراحل البحث والتطوير والتجهيزات السابقة للتجميع فتتم في المراكز الرئيسية للشركات عبر الوطنية .

٢٧ - تعتبر المهارة المطلوبة في العمليات التي تفضل بها مناطق تجهيز الصادرات ذات مستوى منخفض بشكل عام ، وهي لا تحتاج إلا إلى القليل من التدريب . وعلى ذلك فإن تأثير هذه المناطق في زيادة مهارات القوة العاملة أقل ما يكون . وعلاوة على ذلك ، فقد تكون الطبيعة المنخفضة لبعض المهام التي تؤديها ذات فائدة محدودة في القطاعات الأخرى . ويحصل المدراء من المستوى المتوسط والغنيون على تدريب ، إلا أن عددهم ، وإن كان يتعاضد ، لا يزال محدودا جدا . وقد لوحظ دخول عمليات الائتمنة التدريجية والتصنيع المعقد في عدد متزايد من المصانع . وتستلزم هذه العمليات بالضرورة استخدام مشغلين ماهرين ، ولكن أيضا الاستغناء عن العديد من العمال غير الماهرين وأحلال الآلات محلهم . وينشأ من هنا صراع في بعض الأحيان بين أهداف العمالة وأهداف نقل التكنولوجيا . إن الصناعات التي يرجح جدا أن تتيح عمليات نقل التكنولوجيا المرغوبة هي التي تنتج سلعا انتاجية ومنتجات بسيطة تتطلب نفقات استثمارية كبيرة ولكنها لا تقدم سوى عدد محدود من فرص العمل .

٣٨ - ومع ذلك ، فإن عمليات نقل التكنولوجيا والمهارات لا يستهان بها ، وإن كانت تجري أساس داخل مناطق تجهيز الصادرات ، ولا سيما في المشاريع المشتركة بين الشركات عبر الوطنية والشركات المملوكة لمصالح محلية . ويعتبر هذا التعاون أنسب طريقة مباشرة وفعالة لاكتساب المعرفة في مجالات التقنيات الحديثة للإدارة وتنظيم العمل ، وتسويق الصادرات وتمويلها ، فضلا عن مجال التكنولوجيا الحديثة والمتقدمة . ويؤدي الطابع المنحصر لمناطق تجهيز الصادرات إلى تيسير الاتصال الوثيق والتبادل الواسع للمعلومات والدراية الفنية بين الشركات التي لا تجمعها صلة فيها . ولئن كانت تنقلات التقنيين والمديرين من المستوى المتوسط وعمال الانتاج فيما بين الشركات غير ذات بال من الناحية الكمية ، فإنها تتيح أيضا سبيلا آخر لنقل التكنولوجيا والمهارة . ويسهم حراك العمال الماهرين من الشركات عبر الوطنية إلى الشركات المحلية ، سواء أكانت داخل مناطق تجهيز الصادرات أو خارجها ، في تطوير الشركات الخاصة وفي نشر التكنولوجيا .

٣٩ - وربما كان أثر المحاكاة هو أهم ما تقدمه مناطق تجهيز الصادرات من مساهمات إلى البلد المضيف . فإن مجرد بروز هذه المناطق للرؤية ، بسبب تخطيطها الجغرافي وقربها في العادة من المراكز الرئيسية للنشاط الاقتصادي يجذب اهتمام المجتمع المحلي ، وخصوصا القطاع الصناعي ، فتتولد آثار التعلم التي يمكن أن تؤثر بدورها في تحديث الاقتصاد . وبالنسبة للعاملين ، الذين لم تتح للكثيرين منهم أي خبرة سابقة ، فإن تعاملهم مع هذا الوضع الصناعي الحديث - مما ينطوي عليه من قيم تجدها مراقبة الجودة ، واحترام المواعيد والانضباط التنظيمي ، وروح الابتكار والمبادرة - هو في حد ذاته قيمة عظيمة .

٤٠ - ولعل من المفيد هنا أن نسرد حالات محددة وفرت فيها مناطق تجهيز الصادرات أرضا خصبة للتعلم ونقل التكنولوجيا . ففي صناعة الإلكترونيات في ماليزيا كان هناك تحول صوب إنشاء مصانع متكاملة كثيفة رأس المال وعالية التقنية . وقد وصل التكامل إلى مستوى متقدم جدا ، وتغيرت متطلبات التنظيم التقني للانتاج ومهارات العاملين تغيرا جذريا . ويبلغ المتوسط الحالي لفئة العاملين غير المشتركين بشكل مباشر في الانتاج ، كالتقنيين والمشرفين والمهندسين ، ٢٨ في المائة من اجمالي العمالة ، مقابل ٥ في المائة في السنوات الأولى للتشغيل . وشم شغل مناصب هامة في الادارة بمواطنين من ماليزيا بعد أن أصبحت الشركات عبر الوطنية تدرك المزايا التي تتحقق من ذلك من ناحية التكاليف وامتثال العاملين المحليين<sup>(٢٠)</sup> وحدثت زيادة مماثلة في عدد المديرين والتقنيين المحليين في مناطق تجهيز الصادرات في الجمهورية

الدومينيكية والمكسيك . وفي المكسيك ، تم كذلك ادخال المزيد من التكنولوجيات المتقدمة والعمليات الصناعية المتطورة في صناعات المطاحن والمعاصر المسماة "ماكويلادوراس" (maquiladoras) .

#### هاء - الروابط مع الاقتصاد المحلي

٤١ - تعتمد فعالية مناطق تجهيز الصناعات كأداة لتحقيق أهداف التنمية للبلدان المضيفة في الاجل الطويل اعتماداً كبيراً على درجة التكامل مع الاقتصاد المحلي . ومما لا شك فيه أن المردود التكنولوجي الجانبي الناجم عن التفاعلات بين الشركات الأجنبية المحلية والعاملين داخل هذه المناطق تعتبر أمراً هاماً ، وإن كانت الفوائد التي تعود على البلد من الروابط بين هذه المناطق وبغية قطاعات الاقتصاد لا تقل عن ذلك أهمية . ولم يبرز هذا الارتباط من القوة إلى الفعل إلا بقدر ضئيل . وتتصل الروابط الاقتصادية الرئيسية حتى الآن بالأنشطة الهادفة للخدمات والأشغال الناجمة عن مشتريات القوة العاملة في هذه المناطق من السلع الاستهلاكية . وربما كانت أكثر أشكال الارتباط تحفيزاً من وجهة نظر نشر التكنولوجيا هي الروابط الخلفية التي تكون إما في شكل عقود من الباطن أو في شكل الاستعانة بالموارد المحلية ، وكذلك الروابط الامامية من خلال بيع منتجات هذه المناطق محلياً . وهناك تحيز كامن في تركيبة المنطقة الحرة لتجهيز الصادرات يعرقل انشاء مثل هذه الروابط رغم أن البلدان المضيفة تشجع بشكل عام الشركات القائمة في هذه المناطق على شراء المدخلات المحلية . وتقدم تيسيرات خاصة للاستيراد لتشجيع العمليات الكثيفة الواردات . ويؤدي التوجه التصديري لمناطق تجهيز الصادرات والتنظيم الصارم للمبيعات المحلية من منتجات هذه المناطق إلى الحد من تنمية الروابط الامامية .

٤٢ - هناك عدد من العوامل التي تحدد درجة الروابط الخلفية (٢١) . ومن أهم هذه العوامل مستوى التنمية الصناعية للبلد المضيف . ويؤدي وجود قاعدة صناعية متطورة وقادرة على انتاج ملح تستطيع المنافسة على الصعيد الدولي ، من حيث السعر والجودة ، إلى تشجيع الاستعانة بالموارد المحلية . فالاعتبارات التجارية هي بشكل عام العامل الحافز للشركات الأجنبية . وهناك ميزة واضحة تتعلق بتكلفة النقل عند الحصول على الامدادات من المنطقة . وعلاوة على ذلك ، فإن اقامة اتصالات بالشركات المحلية يمكن أن يؤدي إلى زيادة المشاركة في الاقتصاد المحلي ، الأمر الذي قد يتيح امكانية زيادة المبيعات المحلية في المستقبل . ويحتاج الأمر بطبيعة الحال إلى بعض الوقت لتحديد الامدادات القادرة على المنافسة والتي يمكن الاعتماد عليها ولاقامة علاقات تجارية .

٤٣ - وتتباين درجة الترابط تبعاً لنوع الصناعة وخصوصاً عملية الانتاج ، ودرجة التعقيد التكنولوجي ، ومدى امكانية تحقيق وفورات الحجم . وقد يؤدي تجزئة عملية الانتاج في صناعة الالكترونيات ووفورات الحجم العالية في صنع المكونات إلى الاعتماد الشديد على ترتيبات التعاقد من الباطن . كما أن التعاقد من الباطن يعتبر من الطرق الفعالة جداً في تعزيز التكامل ونشر التكنولوجيا . أما فيما يتعلق بالحصول على الامدادات من المصادر المحلية ، فإن النزعة إلى الارتباط في هذا الصدد تختلف من صناعة إلى أخرى تبعاً لسهولة الحصول على المواد الخام . وعلى سبيل المثال ، من المعروف أن صناعات الأغذية والمواد الكيماوية لها آثار مضاعفة كبيرة .

٤٤ - وتعتمد درجة الروابط الخلفية كذلك على الاستراتيجية العامة للشركة المعنية . وتؤدي الروابط الوثيقة بين الشركات الفرعية والشركات الأم إلى الحد من امكانية اقامة علاقات مع الشركات المحلية . إن السياسة التي تنتهجها بعض الشركات عبر الوطنية وتنحاز فيها للتبادل التجاري فيما بين شركاتها لا تضمن لها الحصول على منتجات نمطية عالية الجودة في اطار شبكاتها فحسب ، بل تتيح لها أيضاً فرصة التسعير التحويلي . ولمنشأ الشركات الأجنبية دور كبير في تكوين استراتيجية الشركات ، فالشركات اليابانية عبر الوطنية ، التي تفضل كثيراً تكوين مشاريع مشتركة مع شركاء محليين ، توجه صادراتها عبر بيوت تجارية تحمل منها هذه الشركات عبر الوطنية على نسبة كبيرة جداً من مدخلات الانتاج .

٤٥ - وتضطلع المشاريع المشتركة بدور حافز في اتاحة آفاق حقيقية لتعزيز الانشطة المحلية . وقد لوحظ أن المشاريع المشتركة تميل إلى شراء المواد الخام المحلية أكثر من الشركات المملوكة ملكية أجنبية كاملة<sup>(٢٢)</sup> . فالشركات الأخيرة تتجه إلى الاعتماد بشكل أكبر على المدخلات المستوردة ، ويعود ذلك أساساً إلى وثوقها من توالي الامدادات والحاجة إلى الحفاظ على الدراية الفنية التكنولوجية في اطار شبكات انتاجها . ومن الطبيعي أن تميل المشاريع الوطنية في مناطق تجهيز الصادرات إلى الاعتماد أكثر من غيرها على المصادر المحلية للحصول على الامدادات .

٤٦ - ومن العوامل الأخرى التي تؤثر على استخدام الامدادات المحلية السياسة التجارية للبلدان المتقدمة النمو التي تشجع استخدام مواردها الخام وملعبها الوسيطة . ويتمثل عامل رئيسي آخر مسؤول عن القفر البالغ للمكون المحلي في السلع التي تنتجها صناعات ماكويلا دوراس المكسيكية بقواعد التمريفات في الولايات المتحدة التي تسمح بإعادة استيراد البضائع المصدرة بدون دفع رسوم جمركية باستثناء القيمة المضافة المولدة في الخارج<sup>(٢٣)</sup> . وقد يؤدي اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية إلى تلطيف هذه الاحكام بالنسبة للموردين المكسيكيين .

٤٧ - أما إذا انتقلنا إلى تجربة البلدان النامية ، مع مناطق تجهيز الصادرات ، فسنجد أن الروابط الخلفية لم تتطور في الغالبية العظمى من الحالات بدرجة لها مغزى . وكانت العقبة الرئيسية في ذلك هي انخفاض جودة الامدادات المحلية وعدم امكانية الاعتماد عليها . وتعتبر حمة المواد الخام المحلية في الصناعات التصديرية منخفضة إلى حد بعيد في الجمهورية الدومينيكية وسري لانكا والفلبين وماليزيا . إلا أن المشتريات المحلية والتعاقد من الباطن قد شاعا بشكل غير عادي في مناطق تجهيز الصادرات في جمهورية كوريا . ففي عام ١٩٨٥ شكلت عمليات الشراء من المصادر المحلية في ذلك البلد أكثر من ٣٠ في المائة من مدخلات الانتاج ، بينما مثلت العقود من الباطن خارج تلك المناطق ٢١ في المائة من اجمالي المدفوعات للعمالة<sup>(٢٤)</sup> . وشجع نظام رد الرسوم الجمركية للسلع المعاد تصديرها على زيادة نسبة المواد الخام المحلية التي تستخدمها مناطق تجهيز الصادرات في اندونيسيا حتى بلغت ٤١ في المائة من المكونات الاجمالية في عام ١٩٨٢ . وفي موريشيوس بلغت نسبة المدخلات المشتراة محليا للسلع الاستهلاكية الوسيطة (٣٧ في المائة في عام ١٩٨٢) ، وهي نسبة تعتبر عالية بحسب مقاييس مناطق تجهيز الصادرات .

٤٨ - وفيما يتعلق بالروابط الامامية ، قد يفضي التعرض للمنافسة إلى تأثير منشط للاقتصاد المحلي ، يؤدي إلى الارتقاء بمستوى التكنولوجيا وتعزيز أنشطة البحث والتطوير وزيادة النزعة الابتكارية . وللحيلولة دون حدوث منافسة غير عادلة مع الشركات الواقعة خارج مناطق تجهيز الصادرات تفرض عادة رسوم جمركية على المنتجات التي تبيعها هذه المناطق . وتعتبر هذه المبيعات المحلية مفيدة في بعض الاحيان للمستهلكين المحليين نظرا لان أسعار السلع ذات الجودة الافضل التي تبيعها تكون اقل مما يتقاضاه المنتجون خارج تلك المناطق . ويُسمح عادة بشراء سلع الدرجة الثانية أو السلع المرفوضة بسبب التأخر في شحنها عن الموعد النهائي المحدد للشحن . وللبعض البلدان - كالبرازيل وكولومبيا - نهج أكثر تحرراً فيما يتعلق بهذه المسألة يستهدف تنمية القاعدة الصناعية لمناطق معينة . وكما ذكر من قبل تعتبر البرازيل حالة غير عادية تماماً من حيث أن انتاج مناطق تجهيز الصادرات فيها موجه أساساً تجاه السوق المحلي . وبخلول عام ١٩٨٥ ، وصلت الروابط الامامية في جمهورية كوريا إلى ٣٠ في المائة من صادرات مناطق تجهيز الصادرات لديها مع أن هذا لم يكن متوخى في الاصل .

#### رابعاً - تقييم عام

##### ألف - الشروط اللازمة للنجاح

٤٩ - حققت بعض مناطق تجهيز الصادرات نجاحاً فائقاً ، وأخفقت مناطق أخرى في الانطلاق بعد سنوات عديدة من قيامها . ولئن كان للمناخ الدولي المؤاتي تأثيره على أداء هذه المناطق ، فهناك حالات عديدة من النجاح الباهر قد تحققت في وقت لم تكن فيه البيئة الاقتصادية العالمية مشوقة بشكل ملفت للنظر . ومما يثبت صحة القول بأن الاطمار الشامل المؤاتي للسياسة العامة يعتبر من العناصر الاساسية للنجاح أن معظم مناطق تجهيز الصادرات التي نجحت تقع في بلدان اعتمدت سياسة تصنيع موجهة إلى الخارج . ويعتبر وجود مناخ استثماري صحي أمراً حاسماً لأن الميل لجذب عدد كاف من المستثمرين الاجانب ولتحقيق معدلات مرتفعة من الإشغال هو الذي يدفع بالضرورة مرحلة الانطلاق ويفضي إلى نجاح منطقة تجهيز الصادرات . ونظراً للحجم الكبير نسبياً للاموال المستثمرة في مرحلة البداية ، فمن المهم أن تصبح المنطقة المعنية جاهزة للتشغيل على الفور .

٥٠ - ومع ذلك فإن وجود مناخ استثماري سليم لا يكفي في حد ذاته . ويمكن عزو عدد من حالات الفشل إلى ضعف التخطيط والتصميم ، وعدم كفاية الترويج ، وسوء الادارة . وتضطلع الهيئة المشرفة على المنطقة أو الوكالة التي تتولى ادارتها بدور أساسي في سلامة استمرار المنطقة . وتعتبر الخدمة الفعالة والسريعة أمراً لا غنى عنه لاستمرار اقبال الزبائن الحاليين والمتوقعين . وبالرغم من أن المقصود من مناطق تجهيز الصادرات هو توفير ادارة مبسطة أو نظام مثالي لتقديم خدمات متعددة في رقعة واحدة ، فإن بعض هذه المناطق منكوب بمجموعة معقدة من القوانين واللوائح وبالروتين الاداري . وقد يعود سبب ذلك إلى قصور الترتيبات المؤسسية القائمة بين الهيئة المشرفة على هذه المناطق وشرى الوكالات الحكومية التي يعتبر الدعم الذي تقدمه أمراً ضرورياً لتنمية هذه المناطق . ومن المهم أن يتواءم مديرو هذه المناطق مع الاحتياجات المتغيرة للمستثمرين الذين يطالبون الآن بطائفة أوسع من الخدمات بعد أن أصبحت الهياكل الاساسية والمباني المعدة قاصرة وغير كافية . وتتطلب سلامة الاستمرار لاجل طويل توفير المرونة واعادة تقييم دائمة لامكانيات النمو ، والتسويق والترويج ، وضمان تكامل العمليات في هذه المناطق الاستراتيجية الشاملة للتنمية الاقتصادية والصناعية للبلد المعني .

٥١ - لقد جاء ذكر قصور الترويج ، أو الترويج المكلف دونما فعالية ، ضمن العوامل المسؤولة عن الفشل في اجتذاب المستثمرين . وأدى التنافس المتزايد بين مناطق تجهيز الصادرات إلى حتمية تخصيص موارد ملائمة لعملية الترويج . غير أن حصر

التكاليف في الحدود المعقولة يقتضي تحديد مجالات مستهدفة للوصول إلى المستثمرين المحتملين تقوم على أبحاث للمنتجات تقدّر الميزة النسبية للمنطقة المعنية . ولا بد لمن تنفيذ برنامج الترويج من العمل في آن معاً على نشر اعلانات في المنشورات التجارية واجراء اتصالات مباشرة بالعملاء المحتملين تشمل الشركات عبر الوطنية الكبرى فقط ، بل أيضا الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (٢٥) .

٥٢ - ومن الطبيعي أنه لا يمكن لأي برنامج ترويجي مهما كبر أن يتغلب على العوائق اللصيقة بكيان هذه المنطقة أو تلك . ويتمدر قائمة أسباب الفشل عادة موء الموقع وعدم كفاية الهياكل الاساسية . ويتصل هذان السببان بمرحلتى التخطيط والتصميم . وقد أنشئت بعض مناطق تجهيز المادرات في جهات متخلفة ذات شبكات نقل واتصالات سيئة . ويؤدي عدم امكان الاعتماد على مرافق سليمة للاتصالات السلكية واللاسلكية ولامدادات الكهرباء إلى نشوء اختناقات مكلفة . ومن الصعب أيضا اجتذاب العدد الحاسم من المستثمرين اللازم لعملية الانطلاق في المناطق المتخلفة .

٥٣ - وهناك حالات من الفشل المالي نجمت عن الافراط في الانفاق على تنمية هذه المناطق وانطواء ذلك على مرافق طموحة للهياكل الاساسية ومبان فخمة معطلة . ويبين النجاح الذي حققته نظم مناطق تجهيز المادرات وتجربة الغلبين مؤخرًا (٢٦) عدم جدوى بناء مناطق باهظة التكلفة . وعلاوة على ذلك ، تبين التجربة التي خاضتها بعض البلدان (الجمهورية الدومينيكية والمكسيك) امكان اسناد ادارة تنمية المواقع وتشيد المصانع للشركات الخاصة والاطمئنان إلى كفاءتها . وفيما يتعلق بتكاليف التشغيل ، من المهم أن يكون للوكالة القائمة بالادارة رقابة دقيقة عليها وأن تتجنب الاجراءات الادارية البيروقراطية المتسمة بالتمعقيد .

٥٤ - أفضى التنافس الشديد فيما بين مناطق تجهيز المادرات في البلدان النامية لاجتذاب المستثمرين أو لمنع نقل مصانع قائمة إلى مناطق أخرى إلى ضغوط فرضت عليها عرض حوافز سخية متزايدة ، فقللت بذلك منافعتها الصافية . وعلى سبيل المثال ، فقد أصبحت الاعفاءات الضريبية المطولة ، التي كانت في البداية ضرورة مؤقتة لاجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر ، ممة لا غنى عنها تقريبا من ممت أية مجموعة من الحوافز . لذلك تعتبر مسألة التوفيق بين الحوافز من المسائل الجديرة باهتمام البلدان النامية (٢٧) .

#### باء - تطور مناطق تجهيز المادرات ومستقبلها

٥٥ - ربما يعزى اتجاه مناطق تجهيز المادرات إلى المرور بدورة حياة مشتركة إلى أن معظم هذه المناطق قام على أساس نماذج موحدة في بيئة دولية متنافسة . وتتسم

مرحلة البداية في هذه الدورة بتدفقات كبيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع هيمنة صناعة واحدة عليها . وبمضي السنين تنخفض الأهمية النسبية للصناعة المهيمنة ويتسع نطاق الصادرات مع بلوغ معدل الاثقال في المنطقة حده الأقصى . ومع نمو نموج المنطقة تتجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاستقرار ، وتتخذ الزيادة في الصادرات معدلات أبطأ ، ويحل محل الشركات الحدية شركات أكبر تستخدم عاملين مدربين تدريباً تقنياً أفضل . ولعل هذه الظاهرة الأخيرة تفسر إلى حد ما اتجاه حصة النساء العاملات إلى الانخفاض في هذه المرحلة . وتتسم هذه المرحلة أيضاً بارتفاع معدلات المشاركة في النقابات العمالية . وتتميز المرحلة النهائية بانخفاض نسبي في عدد الشركات الفرعية المملوكة ملكية أجنبية كاملة وزيادة مبيعات شركات مناطق تجهيز الصادرات إلى الأسواق المحلية . وقرب نهاية الدورة ، يعاد تقييم دور هذه المناطق ، الأمر الذي قد يؤدي إما إلى تحويلها لتجهيز منتجات أكثر تطوراً وقيمة مضافة أعلى ، تقتضي تغييراً في متطلبات المهارة اللازمة للقوة العاملة ، أو إلى توقعها تدريجياً بعد أن يصبح هيكلها الصناعي قادراً على التطور المستقل<sup>(٢٨)</sup> .

٥٦ - ولدورة الحياة هذه تأثير ملحوظ في تطور مناطق تجهيز الصادرات عن مفهومها الأصلي . وتتمثل السمات الأساسية لتطورها فيما يلي:

- التغير في الطابع المنحصر لمناطق تجهيز الصادرات . هناك طريقتان محتملتان يؤديان كلاهما في نهاية المطاف إلى ظهور بلد مجهز للصادرات تتوفر فيه ظروف تماثل الظروف السائدة في منغافورة أو هونغ كونغ ، حيث يكتسب القطر أو الاقليم بأكمله وضع منطقة تجهيز الصادرات . وينطوي أحد نمطي التطور على الانتقال من مفهوم الاقليم إلى مفهوم النظام . ويصبح بالإمكان إنشاء شركات تتمتع بامتيازات وتيسيرات مناطق تجهيز الصادرات في أي مكان من البلد بدلاً من تركيزها في منطقة محددة تحديداً دقيقاً . ومن مزايا نظام مناطق تجهيز الصادرات أنه يمكنها من: (أ) النهوض بأنماط معينة من النشاط بغض النظر عن موقعها ؛ (ب) تنمية روابط أقوى مع الاقتصاد المحلي ؛ (ج) السماح للشركات باختيار الموقع الأمثل لأنشطتها ، لا سيما حيث يكون القرب من الامدادات مسألة هامة لأسباب اقتصادية أو تقنية ؛ و(د) تعزيز عملية التصنيع في المناطق الأفقر ، وتخفيف الاكتظاظ في المراكز الرئيسية للنشاط الاقتصادي التي تقع فيها هذه المناطق عادة . أما الطريق المحتمل الآخر للتطور فهو أن تصبح منطقة تجهيز الصادرات اقليمياً فسيحاً بدلاً من أن تكون جيوباً صناعياً مغيرة . ومثال ذلك المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين التي تغطي مساحات واسعة ، بل ومقاطعة بأكملها في حالة منطقة تجهيز الصادرات في جزيرة هاينان .

- موقف أكثر تحرراً تجاه تجهيز الواردات . تتمثل العوامل التي أدت إلى تخفيف القيود المفروضة على بيع منتجات مناطق تجهيز الصادرات محلياً فيما يلي: (أ) صعوبة السيطرة على عمليات التهريب من المنطقة إلى السوق المحلي ، (ب) الحاجة إلى التخلص من السلع المرفوضة وملع الدرجة الثانية ، (ج) السيادة العامة الحكومية لتشجيع الروابط مع الاقتصاد المحلي ، و(د) الضغوط من المستهلكين الذين يرغبون في الحصول على السلع عالية الجودة التي تنتج في المنطقة ومن المستثمرين الذين يجذبهم هذا المصدر الإضافي للأرباح . ويعتبر الوصول إلى الأسواق المحلية فيما يبدو حافزاً أفضل لدى المستثمرين الأجانب من مجموعة التيسيرات المعتادة لمناطق تجهيز الصادرات ، لا سيما في البلدان التي لديها سوق محلي كبير . ويوضح هذا النمط من التطور في شكله المفرط منطقة مانوس الحرة في البرازيل .

- المشاركة المتعاضمة في الشركات المحلية . تشكل الشركات المحلية والمشاريع المشتركة بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية الآن نحو ثلثي مجموع شركات مناطق تجهيز الصادرات في البلدان النامية . ويعزى هذا التطور لحد ما إلى ضرورة اقتصادية هي ملء شواغر الأشغال التي تركها المستثمرون الأجانب وهو ينجم أيضاً عن الضغوط السياسية لمنح الشركات المحلية نفس الامتيازات والتيسيرات الممنوحة للأجانب . فوجود هذه الشركات في المنطقة يمكن أن يسهم بنفس القدر ، إن لم يكن أكثر ، في إيجاد فرص العمل ، وتوليد الصادرات وحمايل النقد الأجنبي ، والارتقاء التكنولوجي . وعلاوة على ذلك ، فإنها تمثل عنصر استقرار في المنطقة ، نظراً لأنه يتوقع منها أن تكون أكثر رسوخاً من مثيلاتها الأجنبية .

- امتداد الأنشطة إلى الخدمات والقطاعات الأخرى . يعبر التوجه المتعاضم لتقديم الخدمات في مناطق تجهيز الصادرات عن الأهمية المتزايدة لقطاع الخدمات في الأنشطة الاقتصادية والقابلية المتزايدة للمتاجرة في الخدمات . وتقدم بعض هذه المناطق الآن خدمات مالية ، كالخدمات المصرفية والتأمين ، فضلاً عن خدمات تقديم البيانات . ويمكن توسيع نطاق هذه الخدمات لتشمل مجالات السياحة والتعليم . بل وبعض أشكال الصناعة القائمة على الزراعة . وتعتبر شركات تجهيز البيانات المنحصرة في بربادوس ذات أهمية فائقة . وقد أنشأت تايلند منطقة لتقديم خدمات البيانات ذات وجهة تصديرية في عام ١٩٨٩ .

ويلقى الاستثمار في طائفة واسعة من الأنشطة الاقتصادية التشجيع في المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين . وتشمل هذه الأنشطة ، بالإضافة إلى مجال الصناعة التحويلية ، مجالات العقارات والسياحة والتجارة والنقل والمال والزراعة .

٥٧ - من العسير تحديد المدى الذي ذهبت إليه السياسة الوطنية في تشكيل نمط التطور في مناطق تجهيز الصادرات . غير أن الشيء الواضح هو أن هذه المناطق تتطور بطريقة تتجه إلى تعزيز مقدار التكامل مع الاقتصاد المحلي وزيادة تنوع الأنشطة . ويمكن لهذه المناطق أن تخدم بشكل أفضل الأهداف طويلة الأجل للتنمية إذا ما استطاعت العمل كجزء لا يتجزأ من الاقتصاد المحلي . فهل تستطيع السياسات الوطنية أن تعجل عملية التكامل تلك؟ لقد أظهرت التجربة أنه ما لم يستطع الاقتصاد المحلي تقديم ملء خدمات عالية الجودة بأسعار تنافسية على الصعيد الدولي ، فسيكون من الصعب العمل على إقامة الروابط من خلال تدابير تفرض حداً أدنى لمستويات المكون المحلي . ومع ذلك ، يمكن للحكومات البلدان المضيفة أن تمارس شيئاً من التأثير ، إما من خلال التشجيع وتقديم الحوافز ، أو بتطبيق معايير للموافقة تكون أكثر تركيزاً فيما يتعلق بالاستثمارات . ولعل أهم مساهمة يمكن أن تقدمها الحكومات للنهوض بمناطق تجهيز الصادرات هي توفير إطار مؤات للسياسة العامة للاستثمار .

٥٨ - يتجلى تطور مناطق تجهيز الصادرات في تنوع هياكل المناطق القائمة . ويعني هذا التنوع اتاحة مجال أوسع للخيارات أمام البلدان التي تعتمد إقامة منطقة من هذا القبيل . وعلى ذلك يمكن إقامة المنطقة على نحو يجعلها تلائم الاحتياجات والأهداف المحددة ، فضلاً عن الحالة السائدة في البلد الذي يرغب في استخدامها كأداة في سياسته العامة . ولا بد من التأكيد على أن هذه المناطق ما هي إلا مجرد تدبير واحد ممكن ، يتعين مقارنة محاسنه ومساوئه بمحاسن ومساوئ المخططات الأخرى الرامية إلى تعزيز الصادرات والتصنيع . على أنه يمكن أيضاً استخدام هذه المناطق كأداة لتكملة التدابير الأخرى المشار إليها بحيث يتشكل منها جميعاً مجموعة استراتيجية متكاملة للتنمية الصناعية .

٥٩ - وفيما يتعلق بمستقبل هذه المناطق ، متعمد حيويتها على مدى تميمها كاليات دينامية قادرة على الاستجابة للظروف الاقتصادية المتغيرة . وهناك حاجة مستمرة فيها إلى رصد الأداء واستعراض الوظائف والأهداف بحيث تكون قادرة على مواجهة التحديات الناشئة عن التغيرات الهيكلية في كل من الاقتصاد المحلي والاقتصاد الدولي ، بما في ذلك الطلبات المتغيرة للمستثمرين الأجانب .

٦٠ - وقد أدى تقدم الأتمتة الصناعية الناجمة عن تكنولوجيا الإلكترونيات الدقيقة إلى خفض حصة تكاليف العمل في الإنتاج الإجمالي خفضاً كبيراً . وعلى ذلك فإن العمالة

الرخيمة ، وإن كانت مستمر أهميتها ، فإنها لم تعد تمثل شرطاً مسبقاً كافياً للحث على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة . وتؤدي عملية إعادة الهيكلة الصناعية الجارية على نطاق عالمي والتي تركز على استخدام الآلات الكهربائية والمعدن المكنية وغير ذلك من الصناعات عالية التكنولوجيا إلى زيادة الحاجة إلى مناطق تجهيز الصادرات . ويتجه السعي الآن إلى توخي موجودات موقعية إضافية كوجود قوة عاملة عالية المهارة وسهولة الحصول على خدمات شبكة شاملة للدعم الصناعي وغير ذلك من الخدمات الصناعية الضرورية . ولوفورات الحجم الكبير بدور حاسم في استعادة النفقات الاستثمارية الباهظة التي تتطلبها هذه الأنواع من عمليات الإنتاج . لذلك ينبغي المستثمرون استعدادهم لزيادة سعر للمواقع الاستراتيجية التي تتيح لهم إمكانية خدمة أسواق الصادرات واستغلال الأسواق المحلية للبلدان المضيفة في نفس الوقت ، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة تركيز تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على عدد محدود من البلدان القادرة على تلبية كل هذه المتطلبات . وغني عن القول أن المشاريع كثيفة العمالة ستظل تناسب العديد من مناطق تجهيز الصادرات التي لا تزال في المرحلة الأولى من تشغيلها ، أو المناطق القائمة في البلدان النامية الأقل تقدماً (٢٩) .

٦١ - وقد لوحظ بالفعل في عدد من مناطق تجهيز الصادرات زيادة المدخلات التكنولوجية وعمليات الائتمنة . كما أن بعض هذه المناطق أخذت تعرض أنماطاً من الإنتاج تتجاوز مرحلة التجميع ، كعمليات الإنتاج المتكامل رأسياً لسلع كاملة مصنعة من منتجات متطورة إلى حد كبير ، منها الدراجات ذات المحرك ، والمحركات ، وآلات التصوير . وتلقى هذه التطورات الترحيب ، نظراً لأنها ستؤدي إلى تحقيق قيمة مضافة محلية أعلى ، وستتطلب قدراً أكبر من تنوع المهارات المهنية .

٦٢ - وختاماً ، تتطلب الاتجاهات والأنماط الجديدة للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن توفر مناطق تجهيز الصادرات طائفة أوسع من الوظائف والخدمات . ويقتضي ذلك الارتقاء ليس فقط بالمهارات والمستويات التعليمية للقوة العاملة ، بل أيضاً بالهيكل الأساسية التكنولوجية لهذه المناطق . وعلى ذلك ، سيعتمد نمو وتنمية هذه المناطق في الأجل الطويل على مدى جودة تجهيزها لمواجهة هذا التحدي .

المراجع

References

Alter, Rolf, "Lessons from the Export Processing Zone in Mauritius", Finance and Development, December 1991.

Banco Nacional de Mexico, "In-bond textile industry", Review of the Economic Situation of Mexico, August 1992.

Basile, Antoine and Dimitri Germidis, "Investing in Free Export Processing Zones (Paris, OECD, 1984).

Bolin, Richard L., "Marketing an Export Processing Zone" in Report: Seminar on Promotion and Development of Export Processing Zones (UNIDO, PPD. 116 (SPEC.)), 23 May 1989).

Castillo, Victor M. and Ramon de Jesus Ramirez Acosta, "La subcontratación en la industria maquiladora de Asia y Mexico", Comercio Exterior, January 1992.

Currie, Jean, "Investment: The growing role of Export Processing Zones" (EIU, June 1979).

De Backer, Roger, "Mauritius", The Courier, September-October 1992.

Export Processing Zone Authority, "Information profile", Manila, Philippines, January 1992.

Gardner, David, "The rich pickings in America's backyard", Financial Times, 31 July 1987.

Grub, Phillip Donald and Jian Hai Lin, Foreign Direct Investment in China, (New York, Quorum Books, 1991).

Guajardo Quiroga, Ramon, "Efectos de las maquiladoras en el producto, el ingreso y el empleo en Mexico", Comercio Exterior, January 1992.

Healey, Derek and Wilfried Lütkenhorst, "Export Processing Zones: the case of the Republic of Korea", Industry and Development, No. 26, April 1989.

Hein, Catherine, "Multinational enterprises and employment in the Mauritian Export Processing Zone" (Geneva, ILO, 1988).

Hein, Philippe, "Export Processing Zones and special status for export processing activities", in Proceedings of the Regional Industrial Cooperation Meeting for the Caribbean (ACP-EEC, June 1988).

——— "Structural transformation in an island country: The Mauritius Export Processing Zone", UNCTAD Review, vol. 1, No. 2, 1989.

ILO-UNCTC, "Economic and social effects of multinational enterprises in export processing zones" (Geneva, ILO, 1988).

Kreye, Otto, Jürgen Heinrichs and Folker Fröbel "Export processing zones in developing countries: Results of a new survey" (Geneva, ILO, 1987).

Lamusse, Roland, "Adjustment to structural change in manufacturing in a North-South perspective: The case of the clothing export sector in Mauritius" (Geneva, ILO, 1989).

Liebau, Eberhard and Philipp Wahnschaffe, "Management strategies of multinationals in developing countries", Intereconomics, July/August 1992.

Long, Frank, "Employment effects of multinational enterprises in export processing zones in the Caribbean" (Geneva, ILO, 1986).

Maex, Rudy, "Employment and multinationals in Asian export processing zones" (Geneva, ILO, 1983).

Quintanilla, Ernesto, "Tendencias recientes de la localizacion en la industria maquiladora" Comercio Exterior, September 1991.

Possas, Mario L., Joao E.P. Furtado and Eneas G. Carvalho, "Employment effects of exports by multinationals and of export processing zones in Brazil" (Geneva, ILO, 1987).

Rhee, Yung Whee, Katharina Katterbach and Janette White, "Free trade zones in export strategies" (Washington, World Bank, December 1990).

Tarbox, John E., "An investors' introduction to Mexico's maquiladora program", Texas International Law Journal, vol. 22, No. 1, Winter 1987.

The Economist Intelligence Unit, "Mauritius", Country Profile 1992-93, Country Report No. 3, 1992, and earlier issues.

——— "Mexico", Country Profile 1992-93 and earlier issues.

Tucker, Michael J., "Foreign Trade Zones in Latin America: A spectrum of possible uses", Texas International Law Journal, vol. 23, No. 1, Winter 1988.

UNCTAD, "Export processing free zones in developing countries: Implications for trade and industrialization policies" (TD/B/C.2/211/Rev.1), United Nations publication, Sales No. E.85.II.D.17, New York, 1985.

——— "Export Processing Free Zones of sub-Saharan Africa" (UNCTAD/ECDC/225 (Part I)), 17 March 1992.

——— "Measures and incentives for enhancing the competitiveness of sectors with export potential in developing countries: Evidence and lessons from experience" (UNCTAD/ITP/90), 23 October 1992.

——— "Foreign direct investment: Global trends and policy issues", Geneva, forthcoming, 1993.

UNCTC, The Challenge of Free Economic Zones in Central and Eastern Europe: International perspectives, United Nations publication, Sales No. E.90.II.A.27, 1991.

UNIDO, "Export Processing Zones in Developing Countries" (UNIDO/ICIS.176), 18 August 1980.

\_\_\_\_\_ "Export Processing Zones - Challenges and opportunities in a changing international environment", in Report: Seminar on Promotion and Development of Export Processing Zones (UNIDO, PPD.116 (SPEC.)), 23 May 1989.

Warr, Peter G., "Export promotion via industrial enclaves: the Philippines' Bataan Export Processing Zone", The Journal of Development Studies, January 1987.

\_\_\_\_\_ "Export Processing Zones in East and Southeast Asia and China's Special Economic Zones" in Foreign Investment, Trade and Economic Cooperation in the Asian and Pacific Region (Bangkok, ESCAP, 1992).

### الحواشي

- (١) Basile and Germidis (1984).
- (٢) منطقة باتان لتجهيز الصادرات (الغلبين) ، ومنطقة كاندلا للتجارة الحرة (الهند) ومنطقة ماناوس الحرة (البرازيل) .
- (٣) طاقة رخيصة لمنطقة بوييت ليزاس للتجارة الحرة (ترينيداد وتوباغو) وقوى كهربائية لمنطقة تيمبا الصناعية الحرة (غانا) .
- (٤) في منطقة ماناوس الحرة ، ارتفعت المبيعات المحلية من ٧١ في المائة من مجموع المبيعات في عام ١٩٦٨ إلى ٩٦ في المائة في عام ١٩٨٠ (بوماس ، فورتادو وكارفالو (١٩٨٧) .
- (٥) يوجد مثل أمبق في البهاما حيث عهد إلى هيئة الميناء الحر بفرانسد بهاما ، التي أنشئت في عام ١٩٥٥ ، بمهمة تنمية الصناعة (( Hein, P. (1988) .
- (٦) الاونكتاد (١٩٨٥) .
- (٧) منظمة العمل الدولية - مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية (١٩٨٨) .
- (٨) البلدان والاقاليم ال ١٢ هي: إندونيسيا ، البرازيل ، تونس ، الجمهورية الدومينيكية ، سري لانكا ، منغافورة ، ماليزيا ، مقاطعة تايوان الصينية ، ماكاو ، المكسيك ، موريشيوس ، هونغ كونغ .
- (٩) ترد مناقشة لهذه العوامل في الاونكتاد (١٩٩٣) .
- (١٠) يستند هذا الفرع إلى حد كبير إلى منظمة العمل الدولية - مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية (١٩٨٨) .
- (١١) Grub and Lin (1991) .
- (١٢) Maex (1983) . استنادا إلى الإحصاءات الواردة من مناطق تجهيز الصادرات في سري لانكا والغلبين وماليزيا ، لا تتعدى نسبة الشركات ذات الملكية الأجنبية التامة من البلدان النامية ١٤ في المائة مقارنة بنسبة ٨٢ في المائة للشركات عبر الوطنية القائمة في الولايات المتحدة وبنسبة ٥٦ في المائة للشركات عبر الوطنية من بلدان صناعية أخرى .
- (١٣) انظر Hein, C. (1988) بالنسبة لتجربة موريشيوس .
- (١٤) مقارنة مثلا بمصناعات الآلات المكنية والأجهزة والمواد البصرية .
- (١٥) "The Courier" ، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ١٩٩٢ .
- (١٦) منظمة العمل الدولية - مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية (١٩٨٨) .
- (١٧) Warr (١٩٩٢) .

الحواشي (تابع)

- (١٨) يقدم من مخططات رد رسوم الاستيراد تحديد الاثار الحمائية لتكاليف المكونات المستوردة من المواد الخام عند اعادة تصديرها .
- (١٩) معظم رأس المال الخاص المستثمر في منطقة باتان لتجهيز الصادرات أو على وجه الدقة ٩١ في المائة منه قد تم جمعه محليا . وتسهم القروض المحلية بنسبة ٩٥ في المائة من هذه الاموال التي جمعت محليا .
- (٢٠) Liebau and Wahuschaffe (١٩٩٢) .
- (٢١) انظر منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (١٩٨٠) و Healey and Lütkenhorst (1989).
- (٢٢) Maex (١٩٨٣) امتنادا إلى درامة ARTEP الاستقصائية في ماليزيا والفلبين والدراسات المتعلقة بجمهورية كوريا والهند .
- (٢٣) في عام ١٩٨٥ ، لم تتعد المكونات التي حصلت عليها صناعات ماكويلادوراس من المصادر المحلية نسبة ١,٤ في المائة . وتشير آخر المعلومات المتعلقة بمنتجات الملابس في المنطقة الجمركية إلى أن نسبة المكون المحلي قد بلغت ١,٨ في المائة .
- (٢٤) Healey and Lütkenhorst (1989) .
- (٢٥) Bolin (١٩٨٩) .
- (٢٦) استأثرت مناطق تجهيز الصادرات الثلاث ، التي أنشئت بعد منطقة باتان ، مجتمعة بنسبة ١٥ في المائة فقط من التكاليف التراكمية للتنمية ، وقد حققت كل منها نتائج اقتصادية تماثل (إن لم تكن أفضل من) النتائج التي حققتها منطقة باتان (بيانات عن الهيئة المشرفة على مناطق تجهيز الصادرات (١٩٩٣) ) .
- (٢٧) فيما يتعلق بفعالية حوافز رأس المال الاجنبي المباشر ، انظر الاونكتاد (١٩٩٢) .
- (٢٨) فيما يتعلق بدورة حياة مناطق تجهيز الصادرات وتطورها ، انظر منظمة العمل الدولية - مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية (١٩٨٨) ؛ Basile and Germidis (١٩٨٤) ؛ ومركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية (١٩٩١) .
- (٢٩) انظر منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (١٩٨٩) .

-----